سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ٢٦ مايو ١٩٦٩

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، صدقى سليمان.. نائب الرئيس ووزير الكهرباء والسد العالى، كمال رفعت.. للعمل، عزيز صدقى.. للصناعة والبترول والثروة المعدنية، ثروت عكاشة.. للثقافة، محمد أبو نصير.. للعدل، سيد مرعى.. للزراعة والإصلاح الزراعى، حسن عباس زكى.. للاقتصاد والتجارة الخارجية، محمود رياض.. للخارجية، شعراوى جمعة.. للداخلية، أمين هويدى.. للدولة، محمد فائق.. للإرشاد القومى، كمال هنرى أبادير.. للمواصلات، فريق أول محمد فوزى.. للحربية، محمد حلمى مراد.. للتربية والتعليم، محمد عبد الله مرزبان.. للتموين والتجارة الداخلية، إبراهيم زكى قناوى.. للرى، على زين العابدين صالح.. للنقل، أحمد مصطفى أحمد.. للبحث العلمى، السيد جاب الله السيد.. للتخطيط، حسن حسن مصطفى.. للإسكان والمرافق، محمد بكر أحمد.. لاستصلاح الأراضى، عبد العزيز محمد حجازى.. للخزانة، محمد حافظ غانم.. للسياحة، محمد صفى الدين أبو العز.. للشباب، عبد العزيز كامل.. وزير الأوقاف وشئون الأزهر، محمد حمدى عاشور.. للإدارة المحلية، عبد الوهاب البرلسى.. للتعليم العالى، حافظ بدوى.. للشئون الاجتماعية وشئون مجلس الأمة، عبده سلام.. للصحة.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
١- الوضع فى السودان بعد ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩، ومشاكله المستقبلة، وردود فعل الاعلام الأجنبى	١
٢- عبد الناصر.. أهمية السودان بالنسبة لمصر	٤
٣- الموافقة على بناء مبنى جديد لجامعة عين شمس بعد انهيار جزء من المبنى القديم	٧
٤- مناقشة قانون التعليم الفنى الجديد	١٠
٥- استعراض بيان الميزانية الذى تم تجهيزه لعرضه على اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة	١٣
٦- مناقشة الخطة الاقتصادية	٣٤-٤٢

قرارات مجلس الوزراء
٢٦ مايو ١٩٦٩

- بحث تطورات الموقف السياسى والعسكرى.
- بيان الحكومة الاقتصادى الذى سيلقى فى مجلس الأمة يوم الاثنين القادم.
- بحث الموضوع التعليم الفنى.

سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر

القاهرة – قصر القبة فى ٢٦ مايو ١٩٦٩

عبد الناصر: السيد مرعى لسه فى روما؟ الأخ أمين يدينا فكرة عن الأوضاع فى السودان؛ إنت ماتقولش اللى اتقال فى الجرايد.

هويدى: لا.. طبعا.

عبد الناصر: كلنا قرينا الجرايد بقى اللى ماتقالش.

هويدى: هو طبعا مافيش داعى إن الواحد هيكرر الحاجات اللى اتقالت فى الصحافة. الانقلاب تم امبارح بدون أحداث تقريبا خارقة للعادة اللى عادة بتجرى فى مثل هذه الظروف، فيما عدا بعض الحوادث البسيطة اللى تمت واللى أمكن تلافيها من المسؤولين عن الانقلاب فى الحال؛ فمثلا لما جم يخشوا وزارة الداخلية كان حصل شئ من المقاومة من مدير الأمن القديم، ولكن تم التفاهم معاه واتعين المدير الجديد وبدأت الأمور تاخد المجرى الطبيعى بتاعها.

كذلك الحال مع القوات المسلحة، كان فيه شئ من التحفظ فى وحدات القوات المسلحة سواء كانت فى المناطق أو فى الخرطوم نفسها، ولكن بمجرد تعيين القادة الجدد وكل واحد راح المكان بتاعه، بدأت الوحدات تؤيد كل النظام اللى استولى على السلطة، ولم تحدث أى أحداث غير عادية فى داخل القوات المسلحة.

ظاهر طبعا إن الجماعة بتوع الانقلاب فيه شئ من الشدة فى البيانات بتاعتهم؛ لسبب إنهم خدوا درس فى الأحداث بتاعة أكتوبر ولا يريدوا أن يكرروا ثانية هذه الأحداث. ولكن حصل منهم بعض الأخطاء؛ فهم فى الوقت اللى هم أعلنوا إنهم هيضربوا بشدة على كل واحد بيخالف التعليمات أو بيحاول إنه يخرج عن الخط المرسوم أو يقاوم هذا النظام، أخطأوا وشيعوا للمهدى عشان يمثل أمام مجلس الصفا، طبعا لما بعتوا الضابط بتاعهم أو مندوب مجلس الثورة عشان يستدعى الصادق رفض هذا الكلام، وكان معتصم أو مقيم فى جزيرة آبا كالعادة، والجماعة الأنصار بتوعه كانوا فى حالة ثورة، وهو رفض حالة الاستدعاء وهدد بإنه هيقاوم أى عملية من هذا القبيل. وبعدين لما رفض المجئ عرضوا إنهم يروحوا فهو رفض أيضا الاستقبال بتاعهم..

عبد الناصر: ده أكيد الكلام ده؟

هويدى: أيوه.. على أى حال نقدر نقول: إن امبارح والنهارده إن الانقلاب بدأ يوطد أقدامه فى السودان دون حوادث غير عادية، مش معنى هذا أبدا إن مافيش أحداث بتهدد هذا النظام أو مش هتقابله فى الأيام القادمة.

طبعا اتقال كتير على لون الحكم الجديد، وبدأت بعض الصحف الأجنبية البعض منه سماه بتسمية بإنه انقلاب شيوعى، تقريبا البعض الآخر كان بيخفف هذا الوصف.

إحنا فى تقديرنا إن فيه بعض الشيوعيين مشتركين فى مجلس الوزراء، القليل جدا منهم واحد اللى احنا محددينه موجود فى مجلس الثورة، برضه إحنا محددين تلاتة من الوزراء اللى هم الشيوعيين فى داخل مجلس الوزراء، طبعا دى نسبة بسيطة جدا من عدد مجلس الوزراء تعداده ٢٤ وزير.

بيقال: إن التلاتة الوزراء الشيوعيين ماحضروش مجلس الوزراء أمس، قد يكون من ضمن وزراء آخرين لم تساعدهم الظروف على الحضور، ولكن أيضا اذا صح هذا الكلام وإنهم ماحضروش أو ماحضروش عن عمد، يبقى برضه فيه علامة استفهام عن مدى إن الشيوعيين يسايروا هذا النظام، والكلام ده طبعا هيتضح النهارده فيه حلف يمين والنقطة دى هتحسم اليوم.

السمات التى اتصف بها الشخصيات الوزارية، غلبت العناصر الاشتراكية القومية المعروفة بارتباطاتها القومية بالجمهورية العربية المتحدة، أغلب الوزراء فعلا لهم شرور.. صديد ازاء الجمهورية العربية المتحدة، بل أغلبهم عاش أو بعضهم عاش هنا فترة أو اتعلم عندنا أو بتربطه بالجهات المسؤولة علاقات وطيدة.

وزى أنا ما قلت: إن مافيش أكتر من تلاتة شيوعيين فى مجلس الوزراء، وإن الدفاع والداخلية خدوهم الاتنين ضباط الوحيدين اللى هم مشتركين فى مجلس الوزراء، وفى الوقت نفسه هم أعضاء فى مجلس الثورة.

لوحظ أيضا استبعاد كافة الشخصيات الحزبية التقليدية، ووجود شخصيات ذات ميول وحدوية مع الجمهورية العربية المتحدة.. يعنى كثير جدا منهم بيؤمن فعلا بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة.

أيضا وجود عدد من شخصيات الحكم ممن عاصروا ثورة أكتوبر سنة ٦٤ على الصعيد السياسى فى السودان، والمعروفين بالتمسك بالمبادئ السليمة.

الظاهر جدا أيضا إن كان فيه شك فى أول ما سمع بأحداث انقلاب إن بابكر نفسه يكون وجهة أو مايكونش شريك فعال فى العملية، ولكن يمكن الانسان يستبعد هذا الاتجاه وبيقول: إن بابكر نفسه كان مخطط لهذه أو اشترك بمجهود كبير فى التخطيط لهذه العملية، وله كان بعض أنصاره فى داخل الجيش اللى هو جابهم أو جم معاه أو أيدوه فى الحركة بتاعته؛ يعنى بابكر نفسه كان على علم طبعا بالحركة وقام فيها بمجهود تحضيرى من فترة ليست بالقصيرة.

طبعا لوحظ أيضا إن البيانات اللى طلعها الحكم، علاوة على إنها اتسمت بالعنف ازاء العناصر اللى محتمل إنها تثير شغب، إلا أنها ركزت فى الوقت نفسه على التنظيم النقابى والقضايا الاجتماعية واعلان السودان جمهورية ديمقراطية تكون السيادة فيها للشعب. ولوحظ أيضا إن فيه شبه تزيد فى مخاطبتهم للقوات المسلحة، كان الكلام للقوات المسلحة من مجلس الثورة أو من الحكومة كان فيه أشبه بالاستجداء. وده إحنا كنا بنفسره على أساس طبعا إن لسه ماكانوش ضامنين القوات المسلحة، وبدأوا يكثروا فى الوعود اللى لو عملوها فعلا بيكسبوا القوات المسلحة الى جوارهم.

طبعا فيه مشاكل منتظر إنها تقوم أمام الحكم، اذا عالجها وواجهها بشئ من المرونة وشئ من عدم التسرع وبشئ من عدم دفع الأمور لأكثر مما تحتمل ممكن إنه يتغلب عليها. طبعا الحكم هيقاوم كافة الأحزاب القديمة المنحلة اللى هو حلها، وطبعا من السهل جدا لأى حكم إنه يقول: إنه حل الحزب، ولكن فى واقع الحال الحزب بيبقى قائم وعاوز له فترة طويلة علشان فعلا يكون الحزب مش موجود.

أيضا هيواجه بتجمع من الطائفية، طبعا من مبدأ الأمر هو واجب الجماعة المهدية أو الأنصار، وأيضا اذا ما قد لا تكون المرائنة أيضا مؤيدين ولو انضموا الى الجانب المضاد أيضا هتصبح مشكلة أمام الحكم.

طبعا فيه مشاكل أخرى الواحد يقدر يعددها، ولكن هذه المشاكل قائمة سواء وجد هذا النظام أو كان موجود أيام الأزهرى، وكان موجود أيام عبود وهيكون موجود فى الفترة القادمة؛ اللى هى المشاكل اللى بتفرض على السودان من الخارج.. مشاكلهم بتاعت الحدود كلها بين كل الدول المجاورة للحدود ومشاكل الجنوب، قد تتصاعد هذه المشاكل كل ما ظهر وجه هذا النظام المناهض للنفوذ الغربى؛ لأن ممكن هذا النفوذ موجود داخل السودان وأيضا موجود فى الدول المحيطة بالسودان.

لكن المشاكل دى موجودة، الجيش موجود فى الجنوب ومشكلة الجنوب قائمة قد تتصاعد أكتر ولكن هى المشكلة قائمة. أيضا ممكن إن يحصل شئ من التناقض بين الشيوعيين وبين الجماعة القوميين الاشتراكيين الموجودين، ولو إن هذا اذا فعلا اشتركوا كلهم فى الحكم ومشيوا مش منتظر إنه يشكل اشكال فى القريب العاجل.

طبعا الاذاعات الأجنبية امبارح فى مبدأ الأمر كانت واخدة اتجاه اخبارى، ولكن بدأ فيها تعليقات تتسم بإنها غير مرتاحة للتغيير اللى حصل فى السودان. اسرائيل كانت من أكتر الدول اللى كانت بتهاجم أو بتشكك فى الانقلاب، وقالت: إنه حصل فيه بناء سالب بدليل هروب رئيس الأركان القديم، علما بإن مافيش أى وكالة أنباء أو أى اذاعة أخرى قالت هذا الكلام.

أيضا اذاعات الدول الغربية بدأت فى بعض التشكيك، بعض صحف طبعا لبنان بتبكى على النظام الماضى وبتبكى الديمقراطية فى السودان، وبتقارن هذا أيضا بما يحدث فى سوريا وبما يحدث فى العراق، وبتشير الى إن قد يحدث هذا أيضا للبنان اذا لم يتدارك زعماء لبنان تغيير الموقف.

على أى حال بنقدر نقول: إن الانقلاب تم بسهولة، طبعا من السهل عمل هذا ولكن الصعوبة فى الاحتفاظ بهذا الانقلاب وبالسلطة.

الصعوبات موجودة فيه زى ما عددتها أنا، لو حاول الحكم ألا يثير عداوة الجميع فى وقت واحد ويترك لنفسه الوقت، ممكن إنه يقدر يدعم نفسه ويستغل النجاح اللى هو حققه حتى الآن، طبعا مش المفروض برضه إنه نتوقع إن هذه الاتجاهات هتسيب الحكم لغاية ما تقع.

برضه هتتم فيه بعض المحاولات، لكن اذا ضمنوا القوات المسلحة فى ايديهم خصوصا فى الخرطوم، وده حتى الآن موجود لأن القيادات الجديدة موجودة وراحت الى وحداتها ولم يحدث أبدا مايشير الى إن فيه اشكالات قامت من القوات المسلحة.

عبد الناصر: طبعا إحنا بالنسبة للسودان.. السودان يهمنا جدا يعنى أكبر بلد ليها أهمية بالنسبة لينا، وعلى هذا الأساس الحقيقة حبيت أديكوا فكرة عما حدث. يمكن هو اللى يتتبع تقرير أمين يفتكر إن احنا كنا منتظرين؛ إحنا فوجئنا كلية بالعملية امبارح.. ماعندناش أبدا أى فكرة بما حصل فى السودان. أنا فايق بلغنى امبارح الصبح الساعة ٨ يمكن، قعدنا نشوف مين أول اسم جه اللى هو رئيس الوزراء؛ هو الحقيقة أنا أعرفه شخصيا هو من أحسن الناس أخلاقا وشعورا، وبالنسبة لينا.. بالنسبة لمصر هو وحدوى حتى راجل وحدوى ١٠٠٪، ولكن لا نستطيع أن نجزم إن هو ده القوة الموجودة، باين إن القوة هى الضباط.

الحقيقة العملية إن سياستنا أساسا طول عمرها مبنية على أن تكون هناك علاقات ودية مستمرة بينا وبين السودان، وأن نتجنب مع السودان بكل وسيلة من الوسائل أى مشكلة من المشاكل؛ حتى لا يتسلل أعداؤنا الى السودان ويدفعوهم الى إنهم يحرمونا من المياه وندخل فى مشكلة كبيرة.. هذه هى أسس السياسة مع السودان.

الحقيقة الكلام بالنسبة لفايق امبارح على أساس السير الاخبارى، إن احنا بنمشى بنقول الأخبار كلها زى ماهى، ولكن مابنديش أبدا أى views أى تعليقات بالنسبة للعملية.

الموضوع النهارده باين الحقيقة بالنسبة للوزراء الناس كلهم كويسين، طبعا باين إنها تشكيلة يعنى فيه ائتلاف من الشيوعيين والاشتراكيين والقوميين والوطنيين طبعا ماعدا الحزبيين. لما نبص للأحزاب.. الحقيقة حزب الأمة موقفه بالنسبة لينا ومع الانجليز ومع الآخرين حتى يعنى مع السعودية والسعودية بتصرف فلوس هناك كتير، وبعدين هو اتصرف فلوس الفترة الأخيرة كتير جدا من الأمريكان ومن ألمانيا الغربية.. الى آخر هذه الموضوعات.

وأنا فى رأيى إن العملية بعد ما عدت أول يوم تبقى اترستأت يعنى الى حد كبير، بنيجى هنا نتكلم الحقيقة الظاهرة الملفتة إن الحزب الشيوعى ليه قوة كبيرة.. الحزب الشيوعى السودانى يختلف عن الأحزاب الشيوعية العربية الأخرى؛ يعنى مافيهش السفالة اللى موجودة فى خالد بكداش ولا الناس دى! يعنى هم فى أيام عبد الكريم قاسم الشيوعيين فى مصر وقفوا ضدنا والشيوعيين فى سوريا ولبنان وكله، ماعدا الشيوعيين السودانيين وقفوا معانا الحقيقة، حتى الشيوعيين المصريين وقفوا مع عبد الكريم قاسم وجم بعد كده قالوا: إنهم حللوا تحليل غلط! فالحزب الشيوعى السودانى تكوينتهم تختلف، حتى وبعدين باستمرار كان ليهم رأى مستقل ورأى وطنى بيتكلموا حتى على القيم الروحية والكلام ده، ويعنى صورتهم بنعرفها إنها تختلف عن الناس..

الـ back ground بتاع العملية، إن ثورة أكتوبر سنة ٦٤ اللى قامت اشترك فيها جميع الناس ضد حكم عبود بما فيهم الشيوعيين، بعد ما دخلوا أظن كان فيه أربعة شيوعيين أو تلاتة فى الوزارة اللى منهم أحمد سليمان وآخرين، جم بعد كده طلعوهم وبعدين كرشوهم من مجلس الأمة وبعدين اعتبروهم غير شرعيين. وادوا لجبهة الميثاق، ودول ناس ماشيين بيمولهم السعوديين والأمريكان بيمثلوا يعنى تقريبا الاخوان المسلمين، واتصالاتهم أيضا موجودة بسعيد رمضان والجماعة دول ادوهم يعنى التانيين قفلوا عليهم.

الحقيقة على هذا الأساس، سياستنا لازم هتكون ماشية على إن احنا لا ندخل فى مشاكل بل نحافظ على العلاقات الودية مع السودان. طبعا العملية هتكون صعبة، ولكن فى رأيى إن الشعب فى السودان كانوا كافرانين من العملية اللى موجودة فى الأشهر الأخيرة..

أولا: حكاية التركة اللى بيتنازعوها الصادق المهدى والهادى المهدى، وده عايز يبقى رئيس جمهورية وده عايز يبقى رئيس وزارة والتانيين مختلفين معاهم، وكانت العملية عملية مملة جدا.

وبعدين هناك الدفع علنا للناس ولأعضاء البرلمان الدفع علنا والوزراء الدفع علنا من جهات مختلفة.

يعنى إحنا ماتصلناش بيهم وهم طبعا ماتصلوش بينا، ولكن طبعا هننتظر فى يوم أو يومين هيتصلوا بينا.

الحقيقة الكلام اللى قالوه عننا فى البيان، يعنى حتى بعد الوضع اللى احنا اتحطينا فيه بعد ٥ يوينو اتقال عننا امبارح فى البيان وماكانش عندهم عقد الحقيقة؛ بيدل على اتجاه الناس إنه اتجاه غير معقد، وده يمكن أصلا هو طلع فى بيان بابكر لكن أكتر الوزراء عبدون والناس دى كلهم..

فايق: وصابر.

عبد الناصر: وصابر، كلهم ناس كويسين.

فوجود عدد من الشيوعيين لا يجعلنا أبدا إن احنا نتحفظ الحقيقة؛ لأن فى أكتوبر كان فيه شيوعيين وإحنا لم نتحفظ بالعكس أيدناهم تأييد كامل.

ثانيا: هؤلاء الشيوعيين الحقيقة موقفهم باستمرار كان مؤيد لنا، بل يعنى يمكن أنا شوفت ناس منهم بيتكلموا كانوا على الوحدة بيقولوا: إن الحل هو الوحدة بين مصر والسودان ومش وحدة مع سوريا، لازم يبقى فيه وحدة بين مصر والسودان.

طبيعى يعنى اللى قرأ لندن النهارده، هم فى اذاعة لندن ووكالات الأنباء ابتدت تدى سم؛ وبهذا هيتعرضوا طبعا لضغط كبير فى هذا إن احنا يعنى بنشوف هيتصلوا بينا وهيبقى ايه الوضع. يعنى طبعا إحنا يهمنا السودان ماهواش خاضع للأمريكان؛ لأن الأمريكان اذا وجدوا فرصة يخنقونا يعنى لن يتركونا نشرب مياه ولا الانجليز، يعنى الانجليز قالوا: إنهم يحولوا مجرى النيل فى سنة ٥٦.. يعنى طلعوا قالوا إنهم الحل الوحيد إنهم يحولوا مجرى النيل!

فيه حاجة تانية؟ أيوه.

قناوى: وزير الرى والكهربا الجديد هو شيوعى من أحد الشيوعيين الموجودين التلاتة اللى قال عليهم السيد أمين هويدى، وهو الحقيقة كانوا فى العقد اللى فات عاكسينه شوية، ولكن اللجنة المشتركة بينا وبين السودان حاولت إنها تضمه الى هذه اللجنة وفعلا ضميناه للجنة، وجه مرة هنا عند رئيس اللجنة فى القاهرة. والراجل ولو إنه شيوعى، انما هو متماشى أوى مع السياسة بتاعتنا ومع الجمهورية العربية المتحدة فى سياستها.. وده كويس. وإحنا رئيس الهيئة بتاعتنا كان مبسوط إن هو جه وذكرنى بيه.. إن هو جه وأنا قابلته مرة من المرات فى احدى اللجان اللى فاتت.. فهو متمشى يعنى معانا.

عبد الناصر: جاهزين؟

البرلسى: تسمح لى يافندم؟

عبد الناصر: أيوه.

البرلسى: فيه موضوع صغير تسمح لى أقوله قبل ما نبدأ فى جدول الأعمال؟

عبد الناصر: اتفضل.

البرلسى: امبارح حصل حادثة الحمد لله جت سليمة، انما هى فى كلية التجارة القديمة اللى فى المنيرة تابعة لجامعة عين شمس، امبارح الصبح جزء من جناح المبنى القديم إنهار، ولحسن الحظ ماحصلش اصابات لحد. وبعدين شكلنا امبارح الصبح فورا لجنة فنية عاينت المكان وعاينت كل المبنى، هو سيادتك عارفه قديم أوى من زمان أوى من أيام مدرسة الناصرية زى ما بيقولوا، وبعدين المعلمين العليا وبعدين كلية التجارة وعاينوه، واللجنة النهارده بتخلص تقريرها من أساتذة هندسة القاهرة وعين شمس ووزارة الاسكان. والسيد الوزير راح النهارده وراح امبارح وبيعاينوا بقية المبنى، والظاهر هترسى على إنهم لازم يزيلوا هذا المبنى القديم كله اللى واخد كلية التجارة جامعة عين شمس، واخد معهد التربية جامعة عين شمس، بالاضافة الى ذلك معهد الدراسات التعاونية.

الحمد لله إن احنا آخر السنة، ولكن الموضوع عاوز تفكير هنعمل ايه فى كلية التجارة اللى فيها منتظمين ومنتسبين حوالى ٧ آلاف؟ ومعهد التعاون أصبح فيه عدد تقريبا مشابه ١٢ ألف، ومعهد التربية اللى هو انتظام بس فيه حوالى ٦٠٠ دارس؛ فعاوز تفكير جدى من دلوقتى لازم نبنى كلية تجارة جديدة لجامعة عين شمس. وباقترح نشوف أسلوب لتنفيذ هذه العملية، هم عندهم أرض فى مدينة نصر قدام الزعفران اللى فيها كل كليات بتاع عين شمس دلوقتى، لكن طبعا التكلفة هتبقى تكلفة كبيرة. كنت باتكلم مع الدكتور حجازى دلوقتى، إحنا كان عندنا فكرة عشان وزارة التعليم العالى كانت لحد الآن مجزأة فى ١١ مبنى مش عارف ألمّها؛ فاقترحنا كنت هاخد قرض وأدفع قسطه من الإيجارات اللى بدفعها طول السنة، وكنت فكرت آخد حتة من الأرض دى فعلا اللى فيها كلية التجارة فى المنيرة لمبنى الوزارة. فكنا بنفكر إن احنا لو سيادتك وافقت كنا ناخد اعتماد ونبتدى فورا نبنى كلية جديدة فى الزعفران، وبعدين جايز أوى نفكر إن احنا نشوف الأرض الكبيرة اللى فى وسط البلد فى شارع قصر العينى فى المنيرة، يمكن نبيع منها أجزاء للاسكان للأهالى للعمارات اللى فى شارع القصر العينى، ونحاول نستغل جزء من المبلغ فى تغطية التكلفة بتاعت كلية التجارة أو حاجة زى دى. يعنى مفروض نفكر فيها سوا، المسألة لسه امبارح مالحقناش نقلب كل الموضوع، كان همنا امبارح نقف على أسباب الحادث واللجنة الفنية وخلافه.

حبيت أدى سيادتك خبر، السيد وزير الاسكان راح ووزير الخزانة عرف الحقيقة طبعا بصفته عميد لأنه عاش هناك السنة اللى فاتت كلها قبل ما يجى الوزارة، وعارف المبنى واللى حواليه وظروفه وكل حاجة.

حجازى: هو يافندم مبنى قديم للأسف فعلا صرفنا عليه قرشين بس عشان يبان، هى العملية جت نتيجة انشاء مبنى جديد هناك لمعهد التعاون فالمدرجات فجابوا المكينات دى بتاعت الخوازيق دى، ففى بداية عمل المدرج بالعكس مش بس أثر على مبنى الكلية أثر كمان على عمارة فى الشارع من الناحية التانية؛ فكان المفروض إن العملية يعنى فى ذلك الوقت تقف عند حد معين، ده تم الحقيقة بعد أنا ما مشيت من الكلية، المبنى كان بيصلح وطبعا عاملين الترميمات كلها. أنا شايف إنه معهد التعاون نفسه بانى مبانى كبيرة ماعتقدش هيجراله حاجة المبانى الجديدة نفسها، انما المبنى الاضافى ممكن إن هو قطعا كان هيزال عاجلا أو آجلا.. كلية التربية. فيه كلية معملين موجودة حاليا، وكان فيه اقتراح بإن ممكن تتنقل كلية التربية بشوية اعتمادات اضافية.. فممكن مشكلة كلية التربية تتحل.

كلية التجارة، هى كلها مبانى تقريبا بقالها ٥٠ سنة يعنى من سنة ١٩٠٠، فيعنى ممكن تخصيص.. طبعا العدد ٧ آلاف عدد ضخم بيشتغل، بس بعتقد إنه لو مجهود شوية زيادة مثلا المقاولين العرب أو حد من الشركات الكبيرة الكلية بتحتاج. لحسن الحظ جامعة عين شمس مدرجاتها كلها مابتشتغلش full time، خصوصا بعد تخفيض اعداد طلبة كلية الآداب وكلية الحقوق؛ فممكن استخدام بعض المدرجات فى عين شمس. هو كان فيه مشكلة واحدة، إن الأرض اللى هم واخدينها فى الجانب التانى من الشارع فيها أظن بعض ثكنات جيش أو حاجة يعنى مش كلها خالية، ولكن ممكن اخلاؤها لأنها ماهياش يعنى حاجة.

وعندنا استثمارات غير مخصصة السنة دى، فاضل مبلغ ممكن نخصص جزء للبداية فى استكمال المبنى الخاص بكلية التجارة، لأن الحقيقة ربنا امبارح كان معاهم.. هو حصل شرخ فى أثناء الطلبة ما كانوا بيمتحنوا فحصل إحساس على طول بإن هيحصل حاجة؛ فالعميد راح مقوم الطلبة ٥ دقائق قبل السقف ما ينهار، ولولا هذا حصلت كارثة! فأنا بعتقد ممكن إن احنا ندبر حاجتين.. كلية التربية بيتعمل لها اضافات فى كلية المعلمين، وأنا أعرف إن فيه امكانيات موجودة هناك باضافات بسيطة ممكن إنها تستوعب هذا.

عبد الناصر: بتتفقوا مع بعض.

حجازى: فيه اعتمادات السنة دى يعنى جزء بسيط، وهو كان مقدر لها حوالى نص مليون وممكن نخصص لها ٢٠٠ – ٣٠٠ ألف كمرحلة أولى ونحل للمسألة.

البرلسى: نتكرم نعمل لجنة يعنى دكتور حجازى والاسكان وأنا، إن كنت سيادتك تحب المهندس صدقى يرأسها، ونمشى فى الموضوع نشوف نبنى ايه ونشوف مبنى الأرض نعمل فيها ايه وننفذ على طول.

حجازى: هتجيب مبلغ محترم لأنها فى أحسن حتة فى البلد، الحقيقة اللى أنا أخاف منه الخزانة هيحصل فيها نفس العملية يافندم، أنا مش فاهم بدأ فيها شروخ.

عبد الناصر: والتعاون الزراعى! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

البرلسى: هو يافندم تسمح لى دقيقة واحدة كمان، هو برضه له حق حقنا يبقى فيه فحص دورى للأبنية القديمة دى كلها؛ لأن امبارح كان فيه اجتماع للمجلس الأعلى للجامعات الصبح وبعد الظهر، فلما الموضوع اتعرف الصبح جامعة الاسكندرية قالوا لى: هيحصل نفس الحكاية دى بقى فى علوم اسكندرية! هى قائمة حاليا، سيادتك عارف عبد السلام الثانوية اللى فى محرم بك قائمة فيها، وبعدين اضافوا عليها المعلمين لأنها أنشئت من غير مبانى للأسف فى ٦٦، هى الآن مالهاش مقر وبندخل آلاف والعلوم موجودة وبيدرسوا معاهم، وبعدين المبنى قديم مش مستحمل أوى يافندم. قول لنا الحكاية النهارده، فاسكندرية رفعت إيدها وقالت: والله خلوا بالكوا أحسن يحصل برضه فى العلوم والمعلمين! فأنا بدى برضه وهنعمل إن شاء الله الحكاية دى، لازم يحصل اختبار ضرورى فنى للحاجات القديمة دى، وعلى رأى الدكتور حجازى امبارح ربنا كده أنقذ الموقف من غير تدخل أى حد أبدا.

شكرا.

حجازى: هو بالنسبة للبيان يافندم.

مراد: تسمح لى سيادتك، بس قانون التعليم الفنى قد عرض فى اللجنة الوزارية برئاسة المهندس صدقى سليمان ولجنة التعليم، ماعرفش علشان يلحق الدورة البرلمانية اذا كانوا هيناقشوه. فإذا حد من اخوانا يحب يتكلم فيه أو اذا سيادتك يعرض فى اللجنة التشريعية، اذا كان حد من الزملاء يبدى رأيه فيه قبل ما يحال الى مجلس الأمة؛ علشان أول العام الدراسى تبقى كل قوانين التعليم استكملت، وأنا أخشى إن الفترة الباقية مش كافية يمكن للدورة البرلمانية.

عبد الناصر: مافيش وراه حاجة القانون ده؟!

البرلسى: لا.. لا.. إحنا بحثناه مش كده؟ بحثناه يافندم فى اللجنة الوزارية.. مش بحثناه يافندم؟

رفعت: فى لجنة القوى العاملة.

عبد الناصر: فيه حاجة يعنى؟

سليمان: لأ.. مافيهش حاجة.

حجازى: بس فيه احتمال أعباء مستقبلة يافندم.

سليمان: ماهو لازم يكون فيه أعباء، إحنا ماعندناش تعليم فنى.

حجازى: لأ.. يعنى أعباء وأنا متصور الأعباء هتكون..

سليمان: أنا رأيى التعليم الفنى أهم من تعليم الجامعة وأهم من التعليم الابتدائى.

حجازى: مضبوط.

عبد الناصر: قد ايه يعنى؟

حجازى: مافيش أى فكرة عنه..

عبد الناصر: أعباء فى ايه يعنى؟

حجازى: دلوقتى السنوات نفسها يافندم الدراسية، يعنى المشروع فيه نوعين من التعليم ٣ سنوات و٥ سنوات، وبعدين مادام هتخش فى تعليم فنى يبقى لابد أن يأخذ امكانياته من البداية. وهنبتدى نعمل برضه مشروع تعليم فنى دون التجهيزات ودون الامكانيات، هنبص نلاقى نفسينا مفاجئين مرة أخرى بناس أنصاف متعلمين؛ خصوصا وأنا باحلل ميزانية التربية والتعليم والمعاهد الفنية التى أنشئت، بيبان إن المبالغ المخصصة فى مثل هذه المدارس أو المعاهد شئ لا يمثل حاجة خالص، يعنى لما أنا حللت الأرقام على جبهات التعليم المختلفة بيبان إن احنا مش مديين التعليم الفنى أى امكانيات مادية بحيث يقف على رجليه.

ومن هنا كان فى رأيى الشخصى من المناقشة بتاع القانون، اذا كنا هندخل فى هذه المرحلة يبقى لازم ياخد دفعة قوية جدا من الاعتمادات لإعطائه كل امكانيات النجاح، وإلا بنعمل مراكز اعداد فنيين. وبعدين من أرقام الميزانية – وأنا معايا شوية أرقام بسيطة – بقدر أقول إن باعمل مثلا معاهد صناعية وأديها ٣٠٠ ألف جنيه.. كل المعاهد على بعضيها ٤٠٠ ألف جنيه مش هتجيب تجهيزات ولا حاجة.

الحاجة التانية: إن فيه موضوع له اتصال كبير بموضوع التعليم الفنى، وهو مراكز التدريب الموجودة والمتناثرة فى أنحاء البلد ولغاية النهارده ماخدناش منها طاقة؛ فيها تجهيزات ويمكن استخدامها فى التعليم الفنى، يعنى عملية ربط ما بين التدريب ومابين التعليم الفنى. فالحقيقة يعنى أنا بس بقول الكلام ده لأنى أحسست من تحليل ميزانية الأداء اللى احنا عملناها السنة دى، إن كل الجبهات الخاصة بالانفاق على التعليم الفنى فى جميع مناحيه، الأرقام الموضوعة له هى لوحدها بمجرد الواحد ما يقول الرقم معناه إن احنا ماعندناش تعليم فنى لا صناعى ولا زراعى ولا تجارى! مبالغ يافندم على هامش السيرة، واذا بدأنا خطوة فى التعليم الفنى مالم نعطى له الامكانيات الكافية ليقف على رجليه يبقى هنعمل قانون وبعدين..

مراد: هو يافندم القانون الجديد، أولا مش هيحتاج من أول سنة لهذه التجهيزات لأنه بينشأ تدريجيا لمدة خمس سنوات، وإحنا مركزين فى أول سنة هيبقى الجانب الثقافى والاعداد الأكاديمى والعلمى بيسبق الناحية العملية فى سنة أولى. وبعدين إحنا متفقين مع ٣ دول هينشأوا باعتبارا من أول العام الدراسى القادم ٣ معاهد فنية نظام الخمس سنوات..

ألمانيا الديمقراطية هتنشئ معهد فى روض الفرج وهييجوا يفتتحوه معانا فى أول السنة نظام الخمس سنوات.

ايطاليا هتفتتح معهد أيضا فنى ٥ سنوات للكهربا والميكانيكا أيضا فى شبرا، والاتفاقية هتبرم قريب.

ومعهد تالت بنحاول دلوقتى مع انجلترا إنها تجهزه.

فممكن التجهيزات هنحاول نستكملها شيئا فشيئا، وإحنا شاكرين للسيد وزير الخزانة إنه شاعر معانا إن التعليم الفنى محتاج الى تدعيم مالى، فانشاءالله ده مايخليناش نوقف عملية الاصلاح لأنه التعليم الفنى ماهو قائم على كل حاجة؛ فيعنى اذا كنا بندعمه من الناحية الثقافية ومن ناحية عدد السنوات تبقى أكتر عشان نطلع ناس أكثر قدرة. وبعدين وزارة الصناعة متعاونة معانا اذا احتجنا أى تدريب

عملى فى المصانع ممكن، وأيضا السيد المهندس صدقى سليمان ادانا فى أسوان بالاتفاق مع الاتحاد السوفيتى مركز التدريب الخاص بالسد العالى هناخده للمدرسة الصناعية الموجودة فى أسوان، وهنستكمل برضه الحاجات الناقصة فيه عن طريق الاتحاد السوفيتى.

فالعملية إن شاء الله هتمشى تدريجيا، هو المهم إن الدفعة توجد والحماس يوجد وكل شى إن شاء الله ممكن إن احنا ندبره تدريجيا، وهى تنشأ سنة بعد أخرى مش هننشئ الخمس سنين مرة واحدة.

شكرا.

سليمان: هو القانون بيسمح بس لوزير التربية والتعليم إن هو يعمل برامج ٥ سنين زى ماهو عامل برامج ٣ سنين، إحنا مشكلة التعليم الفنى مشكلة أصلها عويصة، وإحنا هنعرضها على المجلس قريب كلها من جميع أبعادها. يعنى هو القانون فى حد ذاته بيدى مرونة إن يبقى عندنا دراسة ٣ سنين ودراسة ٥ سنين، انما مابنتصورش إن وزارة التربية والتعليم ليهم كلمة لوحدها من غير مساعدة القطاعات إنها تقوم بهذا العبء؛ لأن ماعندهاش المدربين ولا المعلمين الصالحين فى هذا النوع من التعليم ولا حتى المعدات.

العملية عايزة تطوير كامل.

حجازى: بالنسبة للبيان يافندم، النهادره أنا اجتمعت باللجنة الدايمة الاقتصادية فى اللجنة المركزية، وأعطيت بيان يمكن له طابع مختلف عن البيان اللى أنا أرسلته لسيادتك وللمجلس؛ باعتبار إن اللجنة المركزية أعطيتها بيان له يمكن طابع سياسى ماهواش طابع دستورى فيما يتعلق بالأرقام والاعتمادات والميزانية. والنهارده كانت جلسة الصبح، ركزت فيها على سياسة الحكومة فى تطبيق قرارات المؤتمر اللى قام الأول والثانى؛ فيما يتعلق بدعم العمل العسكرى والتنيمة والقطاع العام ودوره والخدمات، ويمكن مادخلتش فى تفاصيل خاصة ببيان الأجور والمصروفات ركزت على البرامج المختلفة، والتقرير أنا بس ماطبعتوش أنا هطبعه برضه يعتبر جزء مكمل. الحقيقة لأول مرة أنا بستخدم ميزانية الأداء اللى كنا بنحاول نوصل لها باعتبار إنها تدى برامج العمل فى داخل القطاعات الحكومية المختلفة، وبعتقد إنه كان له صدى كويس النهارده فى اللجنة المركزية وبكره هنبدأ المناقشات الخاصة بيها.

برضه فى نفس الوقت، إحنا من بعد ما سيادتك تفضلت وافقنا على الاطار المبدئى للميزانية، أنا بعت الى مجلس الأمة كل المذكرات اللى بيسموها مذكرات الرئاسة، واللجان مجتمعة حاليا مع القطاعات وبتناقش كل البيانات الخاصة ببيان الميزانية.

البيان المعروض النهارده، الحقيقة الأخ حسن عباس زكى أعطانى الجزء الخاص بالناحية الاقتصادية، أنا أدمجتها فى البيان باعتبار أدى ملخص عن المحتوى الخاص به. هو أنا حاولت أبرز فيه خلفية الميزانية من ٦٩/٦٨ الى ٧٠/٦٩، فأوضحت فيه عمليات الاصلاح المالى والاقتصادى ثم التنظيمات اللى حصلت مابين قطاع الحكومة وقطاع الهيئات وقطاع المؤسسات؛ لأنها بطبيعتها هتؤثر على الميزانية، فعددت فى بداية البيان جميع التعديلات التى تمت فى خلال هذه الفترة الماضية.. سواء بالتغيير فى داخل الوزرات أو فى تصحيح الأوضاع داخل المؤسسات أو فى انشاء هيئات عامة حتى يكون لها تأثير من حيث النتائج على الأعباء الخاصة بالميزانية.

بعدين انتقلت الى الناحية الاقتصادية، واتعرضت فيها الى بعض المشاكل اللى أثيرت فيما يتعلق بالاصلاحات الاقتصادية التى تمت فى خلال السنة؛ سواء كانت متعلقة بالأسعار أو بالطاقات العاطلة الموجودة برضه، لأنها لها تأثير على اعداد الموازنة العامة. برضه المشاكل الخاصة بالتصدير وبالاعانات اللى بتدفع فيما يتعلق بالتصدير، مسائل تصحيح رؤوس الأموال إحنا بدأنا فيها ولكن لم نتمها وبتثار فى مجلس الأمة فى أكثر من مرة، مسائل السيولة إحنا قطعنا شوط مش بطال فيها، باعتقد إن لسه قدامنا برضه كذا شهر عشان ننتهى من عملية تحديد موقف رأس المال فى القطاع العام.

بعدين فى المجال المالى، برضه استعرضت التقرير باختصار اللى كان عرض على مجلس الوزراء والذى ووفق عليه أيضا فى مجلس الأمة؛ لأن اعتمادنا السنة دى على إن مافيش اجراءات ضريبية ولا رسوم، حبيت أركز إن مال الحكومة عاوزين نحصله طالما إن احنا ماقومناش باجراءات ضريبية، وإن هناك تيسيرات منتظر نتقدم بتشريعات خاصة بيها بناء على موافقة مجلس الوزرا وتأييد مجلس الأمة لنفس الخط اللى احنا مشينا فيه، وبالتالى إحنا بنحضر الأسبوعين دول التشريعات الخاصة بالتيسيرات الضريبية وعمليات الاصلاح الضريبى.

فيما يتعلق بالجانب الاقتصادى، الأخ حسن عباس زكى استعرض فيه برضه الجزء الخاص بالناحية الاقتصادية والانجازات التى تمت فى خلال العام. وده أنا باقدر أقول: إن ده تقييم واقعى وحقيقى للانجازات اللى تمت فى مسائل النقد والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات والأوعية الادخارية اللى ساعدت الحقيقة كثيرا جدا هذا العام على تحقيق التوازن، ثم العلاقة مع العالم الخارجى وسدادنا التزامات وموقفنا، وبعدين نشاطنا مع المنظمات الاقتصادية الدولية وبالذات صندوق النقد الدولى وبنك الانشاء

والتعمير، والتقارير بتاعتهم اللى بتؤكد صلابة الموقف الى حد إنهم أعطوا بعض المعونات وجارى العثور على معونات أخرى.

أيضا التعاون مع الدول العربية باعتبار إنه جزء أساسى بيؤثر على الموازنة.

وبعد المقدمة الحقيقة كخلفية للميزانية أنا بدأت أحدد الموازنات الخاصة بالدولة، بعد آخر مرة أنا عرضت فيها الموازنة الجارية الخاصة بالحكومة أجريت بعض التعديلات بناء على ماتم الاتفاق عليه فى المجلس؛ فأخدنا من الادراة المحلية ٧ مليون جنيه، وأدخلنا جميع التعديلات التى تمت منذ آخر جلسة واستعرضنا فيها الموقف لغاية النهارده. وتحسن موقف العجز بالنسبة للحكومة، والحقيقة اعانة سد العجز كانت ١٠ مليون نزلت الى ٣,٦ مليون، رغم إن احنا أدخلنا كثير من التعديلات فى خلال الفترة السابقة.

التعديلات الأساسية فى الحكومة، طبعا العلاوات هتدفع وهتتكلف حوالى ٩,٣ مليون، الوظائف المنشأة فى خلال سنة ٦٩/٦٨ كلفتنا ٥,٣ مليون، موضوع اعتماد السنة الجاية ٥ مليون لتعيين خريجين، موضوع اعتماد ١,٤ مليون للعمالة الفايضة فى السد العالى وشركات المقاولين العرب، موضوع اعتماد ١,٢٥٠ مليون للاصلاح الوظيفى. وبأرجو إن احنا ننحو ناحية جديدة فى عملية الاصلاح؛ لأن السنة دى الحقيقة تم اصلاح ما يقرب من اللى استفادوا من عمليات الاصلاح السنة دى حوالى ١٣٠ – ١٥٠ ألف موظف فى الحكومة من ٥٩٥ ألف موظف.. أكبر نسبة الحقيقة، و١٠٥ ألف منهم الفئة السابعة فما دون يعنى صغار الموظفين وده كلفنا حوالى ٣,٨ مليون، أيضا كان فيه طبعا تعديلات حتمية أخرى فى الميزانية.

المعاشات السنة دى برضه فى الحكومة زادت بحوالى ٤,٥ أو ٥ مليون جنيه عن السنة السابقة المعاشات القديمة؛ لأن مالهاش صندوق عندنا فى الدولة. وأنا الحقيقة بأرجو إن موضوع التأمين والمعاشات يأخذ فى خلال الفترة الجاية أهمية خاصة؛ لأن العملية بتكبر والأعباء بتزيد سنة بعد أخرى. وإحنا متقدمين بمشروع فى اللجنة التشريعية لمحاولة توحيد أجهزة التأمين؛ جزء منها له صندوق وده بيدينا فائض وبيدينا مدخرات، وجزء مالوش صندوق وبيلقى كل سنة أعباء بتتزايد كانت السنة اللى فاتت ١٩ مليون والسنة الجاية ٢٤,٥ مليون، زائد طبعا هيئة التأمينات الاجتماعية.

ده بالنسبة للباب الأول، الحقيقة الموقف يمكن أحسن شوية من السنة اللى فاتت، لأن نسبة الزيادة فيه قلت عن العام الماضى كانت بـ ٧ وشوية السنة دى ٧,١ بدل ٧,٩. إحنا حاولنا بقدر الامكان نضغط، وأرجو فى العام القادم إن احنا مانفتحش الباب لعمليات اصلاح وظيفى داخلية كثيرة؛ لأن الحقيقة كل اللى تم السنة دى حاولنا نريح كل القطاعات بشكل كبير جدا مما أدى الى إن الهياكل التنظيمية هتبتدى تهتز وهيحصل ضغوط، لأن كل ما بيتغير الهيكل التنظيمى الناس بطالب بتحسينات.

بالنسبة للباب التانى فى الحكومة، الحقيقة كانت السياسة استفادت من كل الامكانيات المتاحة، وبالتالى ضغطنا فى كل القطاعات ماعدا القطاعات المحتاجة الى تشغيل بالذات؛ زى الرى وزى التعليم والصحة.. يمكن دول من القطاعات اللى أخدوا جانب كبير من الاهتمام.

بالنسبة للموارد الخاصة بالحكومة، الزيادة الرئيسية الحقيقة فى الجمارك وفى ضرائب الدخل؛ باعتبار إن الجمارك مبنية السياسة بتاعتها على ضوء حركة الصادرات والواردات فى السنة القادمة، فروق الأسعار نتيجة التحسينات اللى حصلت فى اعادة التسعير.. برضه حسنت الموقف بالنسبة لفروق الأسعار.

الضرايب العقارية، حسبنا إنها بعد التيسيرات اللى تمت الموافقة عليها فى المجلس هنا فى خلال الأسابيع الماضية، وتأجيل التقسيط على ١٠ سنين بالنسبة للمبالغ المتأخرة على بنك التسليف، وإحنا بنقترح إن المبالغ المتأخرة بالنسبة للأموال المقررة بتتقسط على ٥ سنين.

ويعنى كان فيه موضوع معروض كان كلمنى فيه الأخ أنور السادات، وبعرضه فى آخر البيان الحقيقة؛ لأنه عامل حركة.. بيقول: إنه عامل دوشة شوية.

عبد الناصر: حجزتوا على البلد كلها يعنى؟!

حجازى: هو الحقيقة بسيط يعنى حل سهل مش صعب لو سمحت أخده كده فى السكة يبقى أسهل، يعنى النهارده طبعا عشان نحافظ على أموال الدولة فالحجوزات الإدراية اجراء قانونى مافيهاش حاجة، انما هو الاشكال حصل من إن الحجوزات الادارية بتتم على كل المبالغ المستحقة على الأفراد سواء عن السنة دى أو عن المتأخرات. كل اللى احنا بنقترحه إن الحجز يتم ولكن التنفيذ يتم بالنسبة للمستحق عن هذا العام، زائد القسط اللى هو ١ على ١٠ بالنسبة لبنك التسليف، ١ على ٥ بالنسبة للأموال المقررة وبالتالى المشكلة تتحل. فأنا بأرجو هناخد موافقة من المجلس عن إن احنا ننفذ ده.

عبد الناصر: بس تبقى حاجز على البلد كلها.. الكلام اللى إنت قلته لى ده!

حجازى: لأ.. اللى بيدفع مافيش فيه حاجة.

عبد الناصر: لأ.. ماحنا مقسطين عشر سنين، فأنت هتحجز وهتنفذ سنة بسنة؛ فمعنى هذا إنك حاجز على البلد كلها لمدة عشر سنين!

حجازى: لأ.. يافندم.

عبد الناصر: اللى أنا فاهمه هذا يعنى!

حجازى: لأ.. لأ.. إحنا بنحجز على اللى مابيسددش.. يعنى الذى لا يسدد، يعنى النهارده عليه مال مستحق عن السنة دى زائد متأخرات مادفعهاش، لا دفع السنة دى ولا دفع القديم.

عبد الناصر: لأ.. دفع السنة دى ودفع القسط.

حجازى: يبقى مافيش حجز على طول.

عبد الناصر: بس لأ.. الصورة المنفذة غير كده، إنتو حاجزين على اللى فات.

حجازى: على اللى فات باعتبار على القديم.

عبد الناصر: على القديم!

حجازى: آه.

عبد الناصر: إذا كنا بنقول للناس إن احنا هنقسط ليكوا على ١٠ سنين، فباجى أحجز عليهم كلهم!

حجازى: دا اجراء يافندم تشريعى، إحنا بنحجز على الـ ١٠ سنين حجز زى وضع يد كده، ولكن إحنا بنفذ على قسط سنة بس بننفذ قسط سنة.

عبد الناصر: بس معقول أحجز على البلد كلها؟! إحنا اتجننا؟! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: إنت حاجز على الفلاحين كلهم لأن كلهم متأخر لهم ١٠ سنين! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

حجازى: ده يبقى كلهم يافندم عليهم متأخرات، انما مش بهذا الشكل اطلاقا.

عبد الناصر: يعنى اذا قسطنا المتأخرات على ١٠ سنين نحجز عليهم لمدة ١٠ سنين، إحنا حاجزين على البلد كلها!

حجازى: لأ.. مش حجز ١٠ سنين هو عنده حاجة لعشر سنين يافندم؟! لأ.. ماعندوش حاجة لعشر سنين.

عبد الناصر: ازاى مش هو قسطنا المتأخر ده لعشر سنين؟

حجازى: أيوه.

عبد الناصر: طب هنحجز عليه لغاية ما نستوفى المتأخر؟

حجازى: أيوه.

عبد الناصر: يبقى اذاً هحجز عليه العشر سنين لغاية ما يدفع القسط العاشر.

حجازى: فيه فرق بين الحجز..

عبد الناصر: والتنفيذ.. لأ.. بس يعنى أنا أبقى ماشى فى الشارع محجوز على يعنى فضيحة يعنى حتى! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

حجازى: أنا قلت بقى إن الأخ أبو نصير يشوف لنا النص التشريعى.

عبد الناصر: لأ.. إحنا عايزين نحل الموضوع سياسى ماهواش يعنى..

أبو نصير: لأ.. وقانونى هيبقى الحجز فى حدود ١٠٪ بس.

عبد الناصر: اللى هو على كل سنة؟

أبو نصير: كل سنة.

حجازى: خلاص.

عبد الناصر: اللى هو المستحق السنوى نحجز عليه زى ما..

قناوى: كل سنة؟

عبد الناصر: آه.. لكن ماحجزش عليه.

حجازى: ماأنا بقول يافندم دلوقتى اللى هيسدد طبعا مافيش مشكلة، انما اللى احنا عايزينه دلوقتى هو الآتى..

عبد الناصر: اللى ميسددش أحجز عليه.

حجازى: القسط العام زائد ١ على ١٠، بنك تسليف زائد ١ على ٥ متأخرات أموال.

أبو نصير: دول بس بيقع عليهم الحجز والتنفيذ.

حجازى: بس، فأنا بآخد موافقة بنفذها.

عبد الناصر: هل هتروح حاجز قبل ما يدفعوا ولاّ؟

حجازى: لأ.. طبعا.

عبد الناصر: اللى مايدفعش يعنى؟

حجازى: اللى مايدفعش طبعا، اذا كان بيدفع المال لا.. لا.. مابيحصلش.

أبو نصير: ماهو لازم يحدد ميعاد للدفع.

سليمان: هو اجراء وقائى يتعمل وده كان متبع فى الماضى، اذا كنا بنفكر نفصل التسويق عن المالية يبقى اجراء وقائى مافيش فلاح يعنى – إلا فيما ندر – بيدفع إلا من المحصول.

أبو نصير: بالضبط.

سليمان: دلوقتى يعنى ده اجراء يعرفه كل فلاح، إن المحصول محجوز عليه لسداد مبلغ كذا، اللى هو المبلغ المستحق فى السنة زائد عشر على الخمس.

حجازى: يعنى هو ده التوجيه إن اللى مايسددش بيحجز عليه فى حدود.

سليمان: اللى بيسدد بيترفع عنه على طول.

حجازى: على طول فورا.

عبد الناصر: برضه صدقى بده يخلينى أحجز على البلد كلها! يعنى بيقولك اللى يسدد أرفع عنه يعنى اذاً الفرض إن كل الناس عليها حجز، واللى يسدد أرفع عنه؛ هذا مرفوض.. هذا الكلام مرفوض مانقدرش نحجز على البلد كلها.

أبو نصير: لو فات من غير ما يسدد أوقع عليه حجز.

عبد الناصر: آه.. يعنى بقول: اللى مايسددش يوم كذا هاحجز عليه، لكن ماجيش أحجز على البلد كلها.. سواء أحجز عشر سنين أو سنة سنة ماهو محصل بعضه!

حجازى: اللى حاصل يافندم إن النهارده التسويق التعاونى هم اللى يعنى الفلوس موجودة مع اللى بيسوق، فإذا كان بنك الائتمان هو اللى بيسوق.. هو اللى بيدى القرارات؛ إن المبلغ غير موفى وبالتالى احجزوا.

عبد الناصر: ماعرفش شوفوا لى حكاية.. احسبوا حسبة يعنى، وخلوا ذهنكم يتفتق عن شئ ماعدا الحجز على الشعب المصرى! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: كله.. ما هى كل الناس عليها!
أيوه.

كامل: هو يافندم لو أذنت يعنى إحنا مهتمين جدا بفلوس الحكومة اللى عند الأهالى، ولكن فلوس الحكومة اللى عند الحكومة يافندم. النقطة يافندم إحنا لينا استحققات عند وزارات أخرى، وأصبحنا مستحقين إحنا كمان.. فدى مالهاش برضه وضع يافندم.

عبد الناصر: إحجزوا عليها! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: ليك عند مين يعنى؟ طب خليه ده موضوع تانى الحقيقة مش عايزين ندخل فى..

كامل: فيه نقطة يافندم تانى، على أساس – لو أذنت سيادتك – أقدم بيان بجميع متأخراتى لدى الوزرات؛ فإذا هيكون عندنا شدة فى معاملة الناس، فعلى الأقل إن احنا نحاسب بعضنا بنفس الطريقة.. دى الفكرة يافندم ده مدخل الموضوع.

عبد الناصر: إحنا مش موافقين على الشدة على الحجز على الناس، يعنى الحقيقة الموضوع ما بيدخل مخ بنى آدم!

حجازى: والله يافندم لو سمحت لى أقول حاجة حاصلة برضه، يعنى إحنا خصوصا السنة الجاية مافيش لا ضرايب ولا رسوم واذا ماكناش هنحاسب على التحصيل..

عبد الناصر: لأ.. أنا بقول لك: حاسب على التحصيل بس نفس اللى إنت بتعمله نفس المنطق إنك هتحجز على الناس.. كل الفلاحين لمدة عشر سنين!

حجازى: أبدا والله يافندم، هم بس فهموها كده الحقيقة!

عبد الناصر: لأ.. كلامك كده لو كلامك إنك هتحجز عليهم وهتنفذ كل سنة.

حجازى: بيسموها حجز تحفظى.

عبد الناصر: أيوه ياأخ بدوى.

بدوى: هو اللى بيحصل بالضبط، طبعا كل واحد عليه أموال وعليه قسط، هذه الأموال وهذا القسط بيدفع من تمن القطن أو تمن الرز؛ فالمفروض إنه بيحجز حجز تحفظى، الحجز تحفظى يعنى زى حجز وقائى لغاية ما ييجى التسويق، أو اذا دفع فبيرفع اذا مابيدفعش فبيتعمل له تبديد وعشان كده التبديدات مالهاش أول ولا آخر.

حجازى: وبعدين حصل حاجة يافندم يعنى ظاهرة بدأت بشكل شوية غريب، يعنى الفلاحين دلوقتى بيهربوا – اللى عليهم فلوس – بيهربوا المحاصيل لمن ليس عليهم ديون؛ فيبقى الراجل عنده ٥ قناطير طالعين مفروض يوردهم يقوم واخد ٣ يديهم لواحد من اللى ماعلهوش..

عبد الناصر: بس برضه يعنى ايه بنيجى نقول أجلنا الموضوع عشر سنين ونروح حاطين الناس كلها سميه حجز تحفظى أو مش فاهم إيه! يعنى إقعدوا فكروا الحقيقة فى حل، يعنى فعلا بنقول: يوم كذا اذا مادفعش بنحجز.. ده كلام مانديلوش فرصة يهرب ولا حاجة، لكن مانقولش الناس كلها.

حجازى: لو سمحت لى يافندم.

عبد الناصر: يعنى مانقولش اللى يدفع نرفع عنه الحجز!

حجازى: هنطبق ده يافندم، يعنى هو ده الاقتراح إنه سنة زائد العشر زائد الخمس، اللى يسدد فى خلال فترة خلاص واللى ماسددش يبقى تسمح لنا إن احنا..

عبد الناصر: آه.

حجازى: موضوع الهيئات العامة، طبعا أنا شرحتة الحقيقة بالتفصيل وسيادتك ناقشته فى الجلسة اللى قبل كده، والموقف النهائى بالنسبة للهيئات العامة هو فى صفحة ٣١؛ فائض العمليات الجارية بالنسبة للهيئات من ١٧,٣ مليون الى ١٨ مليون، واعانة سد العجز انخفضت من ٤٢ مليون الى ٣٨ مليون.. ده فى صفحة ٣١.

برضه بالنسبة للهيئات العامة.. العلاوات ٢,٨ مليون، وظائف منشئة على الاعتماد الاجمالى للخريجين ٥٤٧ ألف، فى خلال السنة اصلاح وظيفى فى الهيئات العامة اتكلف حوالى ١,٣ مليون.. برضه فيه زيادة حتمية أخرى حوالى ١,٣٢٧ مليون.

المصروفات الجارية: طبعا إحنا شرحنا فى التقرير التغيرات اللى حصلت فى الميزانية من ٦٩/٦٨ الى ٧٠/٦٩، والأسباب الخاصة بالزيادة والنقص موجودة فى التقرير مش عايز أدخل فى تفاصيل لأن سيادتك تفضلت والحقيقة ناقشتها قبل كدا.

بينا فى صفحة ٤٣ الموقف بالنسبة للقطاعات، الموقف النهائى بالنسبة للقطاعات من حيث الفائض والعجز أو اعانة سد العجز بالنسبة لكل قطاع من القطاعات، اللى هو جاب النتيجة النهائية من اعانة سد العجز أو من فائض، وبيبان منها طبعا الأرقام الاجمالية. التفاصيل كلها راحت لمجلس الأمة، وسيادتك برضه ناقشتها فى خلال الجلسات السابقة.

الموازنات الخاصة بالناحية الاقتصادية اللى هى المؤسسات الاقتصادية، أدخلنا كل التعديلات اللى تمت بالنسبة لكل القطاعات.

برضه فيه زيادة فى الأجور فى المؤسسات حوالى ١٠ مليون وده فى صفحة ٤٦، وفيه زيادة فى المصروفات بدون إطالة حوالى ٨١ مليون جنيه.

الموقف الخاص بالمؤسسات الاقتصادية، أحب بس أركز على كذا نقطة فيها فى الواقع بالنسبة للبترول وبالنسبة للسياحة وبالنسبة للتعدين.. الـ ٣ قطاعات دول برضه كان لهم تأثير. وهيئة قناة السويس وشركاتها طبعا نتيجة ظروف العدوان فقدت بعض الموارد الخاصة بيها، ومع هذا النتيجة اللى احنا وصلنا لها فى المناقشات أدت الى فائض الحكومة النهائى برضه ارتفع من ٣٧ الى ٤١، واعانة سد العجز من ٣١ مليون نزلت الى ٣٠؛ يعنى رغم كل الظروف الحقيقة الحالة برضه أحسن بكثير مما كانت عليه فى العام الماضى.

بعد كده أخدنا الاستثمارات من الأخ الدكتور سيد جاب الله بعد توزيعها على القطاعات، ودى فى صفحة ٦٣. ٣٥٠ مليون وزعت على كل القطاعات، وأعتقد إن كل القطاعات دلوقتى بعد آخر جلسة حصل رضاء تام عن التوزيع، وباحب أقول: إن الـ ٣٥٠ مليون يعنى طبعا الجزء الأكبر منها مول محليا؛ فعندى ٥١ مليون فى صفحة ٦٥ التمويل: تمويل ذاتى ٦١ مليون من احتياطات المخصصة للشركات، قروض خارجية مخصصة حوالى ٥٠ مليون، وحاطين ١٠ مليون تسهيلات يمكن الحصول عليها يعنى عملناها فى حدود ٦٠ مليون.

فائض هيئات التأمين والمعاشات ١٧٢ مليون، متوقع شهادات استثمار ١٥ مليون، حصيلة ٥٪ شراء سندات ٤,٧ مليون، وقروض محلية ٣٦ مليون؛ بمعنى إن الاستثمارات كلها ممولة داخليا فيما عدا الـ ٦٠ مليون التسهيلات، والنقد الأجنبى متفق عليه مع القطاعات.

ده بالنسبة للموازنة الاستثمارية.

موازنة التحويلات الرأسمالية، وهى مشكلتنا كل سنة خاصة بالتحويلات اللى هى عبارة عن الالتزامات. عملية التحويلات الرأسمالية اللى هى التزامات الحكومة فيما يتعلق بالجهاز الادارى والهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية – الحقيقة مش عايز أخش فى تفاصيل فى الموضوع – هى كل سنة بتزيد؛ لأن الأقساط اللى بتستحق بتلقى عبء كبير، إحنا ماشيين على نفس المبدأ اللى مشينا فيه السنة اللى فاتت وهو إن كل شئ ممكن نأجله.. بنأجله.

تجديد القروض، بالنسبة للجهاز المصرفى بنجرى عمليات التجديد ثم السياسة المالية السليمة بتقول إن احنا نكون احتياطيات عشان لما يستحق قرض من القروض نقدر نسدده؛ هو مستحق قرض السنة الجاية بـ ١٠ مليون وإحنا هنجدده زى ما عملنا السنة دى.. كان فيه قرض ١٥ مليون جددناه فهيستحق قرض داخلى بـ ١٠ مليون هنجرى فيه التجديد. وجميع الالتزامات اللى هى واجبة السداد بنسددها. بالنسبة لقرض الحاصلات الأمريكية والفوئد المستحقة عليه، التوجيه إن احنا مابندفعهوش وبالتالى التحويلات يعنى تقريبا قدرنا إن احنا نغطيها من داخل عملية التأجيل والسداد.

صندوق الطوارئ آخر حاجة فى صفحة ٦٩، طبعا أنا ماحطتش فى البيان تفصيل؛ باعتبار إن صندوق الطوارئ فى الواقع بيتضمن اعتمادات القوات المسلحة وأعباء المهجرين والدفاع المدنى وبعض المستلزمات المترتبة على عمليات التهجير. طبعا حطينا ٨٥ مليون متفق عليها، القوات المسلحة والمهجرين والالتزامات الأخرى حوالى ٢٥ مليون وحاطين ٣٠ مليون، ويمكن ده جانب يعنى أنا باختار إن هو يكون جانب سياسى فى الميزانية. خسائر شركات محملها لصندوق الطوارئ – زى السنة اللى فاتت – رغم إن أنا رجعت خدتها تانى كموارد فى الميزانية العامة؛ بحيث يبان العبء المترتب على الظروف الاستثنائية بيؤدى الى إن الطوارئ بتصل الى ١٧٠ مليون جنيه، السنة اللى

فاتت كان ١٢٧ مليون، ولكن فى خلال السنة عملنا اعتمادات اضافية وصلتنا لـ ١٧٠. السنة دى إحنا بادئين بـ ١٧٠ مليون مخصص ٨٥ للقوات المسلحة و ٣٠ لخسائر الشركات اللى مالهاش موارد ومترتبة على العدوان، وواضعين حوالى ٢٤ أو ٢٥ مليون للمهجرين والدفاع المدنى، وحاطين مبلغ احتياطى فى صندوق الطوارئ لأن الحقيقة كل يوم بتييجى لى اعتمادات خاصة بمقابلة الطوارئ ١٠٩ مليون.

ويمكن برضه ظهروا السنة دى كرقم مستقل بعيد عن التنمية وبعيد عن ميزانية الخدمات، بيدى فكرة إن احنا المبلغ كله مستغل فى أغراض الطوارئ.. حقيقة ده حاصل، وأدرجت مبلغ قال لى عليه الأخ حسن عباس أخيرا، برضه زيادة فى الموارد الاستثنائية الموجودة فوق الـ ١٠٨، والاعانات طبعا اللى هى ترتبت على الرسوم اللى احنا عملناها السنة اللى فاتت مازادتش عن ٥ – ٦ مليون جنيه، والباقى بيؤدى الى عجز قدره ٣٦ مليون فى الطوارئ. هو الحقيقة مش عجز حقيقى، لأنه إحنا حطينه عشان يقابل الاحتياطيات الخاصة بالظروف اللى احنا متوقعينها فى خلال الفترة اللى جاية.

النتيجة النهائية لهذا الموقف، بعد ما جددنا القروض ولخصنا الموقف فى صفحة ٦٩ فى آخر صفحة مقارن بالسنة اللى فاتت؛ ده بيخلينا نصل الى تمويل بالعجز قدره ٨٦ مليون بدل ٦٦ مليون. هو الحقيقة الـ ٨٦ هى حقيقتها ١١٦ وهى موجودة يافندم فى صفحة ٦٩ فى الآخر؛ لأن حكاية الموارد غير عادية ٣٠ – فوق فى وسط المبلغ فى الموارد فيه موارد غير عادية ٣٠ – دول أنا جايبهم من صندوق الطوارئ اللى هم قابلوا الخسائر الخاصة بالشركات. وعشان برضه الصورة تبان، حطيت خسائر الشركات فى العجز – اللى هو عجز الموازنات الجارية فى الجانب الأيمن – ٧٢ مليون اللى هى تقابل ٧٤ السنة اللى فاتت. وبهذا الشكل بيبان عبء الخسائر المترتبة على العدوان فى صندوق الطوارئ، ولكن أنا بامولها فى الصورة النهائية فى صندوق الاستثمار، وبالتالى عجز التمويل ٨٦. يعنى إحنا السنة اللى فاتت كنا مقدرين ٦٦، وبالاعتمادات الاضافية كنا وصلنا الى ١٠٠ لغاية شهر مارس؛ لم نلجأ الى التمويل بالعجز حتى مارس، وبالعكس كان عندنا تحسن فى رصيد الحكومة ٧ مليون دائن. طبعا أنا واخد احتياط فى العملية، باعتبار إن الصورة لابد وأن تكون متسقة مع الصورة التى ظهرت فى العام الماضى.

ده الموقف بتاع الميزانية.

الحقيقة أنا بقول: يعنى لو خطوتين بارجو إن هم يتحققوا..

لو قدرنا من غير حجوزات يافندم؛ يعنى إن جهاز التحصيل ياخد قدرة أكتر شوية مع تحسين المستوى بتاع الناس اللى بيقوموا بالتحصيل لأنه ده واضح السنة دى فى الميزانية. أنا فى اعتقادى إنه لو حسنا مصلحة الضرايب والسيارة ونزلناهم الى الجمعية التعاونية وحصلنا الموارد الموجودة فى المحافظات بناء على المشروع الجديد، أنا فى تصورى إن احنا نقدر نحقق الكلام اللى جاى فى الميزانية بسهولة.

والنقطة التانية اللى أنا برضه بأرجو نركز عليها سياسيا، وأنا أتكلمت فيها فى اللجنة المركزية النهارده وعملت فعلا اتصالات مع اخوانا بتوع النقابات، وبأرجو إن أنا آخد تأييد من المجلس النهارده؛ إن الميزانية زى اللى احنا متقدمين بيها ليس فيها ضرائب ولا رسوم ولا اجراءات سعرية ليس أقل من إن احنا يعنى..

عبد الناصر: هو فيه ناس فى جيوبها حاجة؟

حجازى: فيه يافندم.

عبد الناصر: فى جيوب الناس؟!

حجازى: أيوه فيه.

عبد الناصر: لازم نلغى بدل التمثيل!

حجازى: نلغى يافندم تحت أمرك.

عبد الناصر: (ضحك)

حجازى: لأ.. دول خلاص، لأ.. أنا بقول فى جيبهم حاجة لى يافندم.

عبد الناصر: فى جيب مين يعنى قل لى؟!

حجازى: لأ.. ماهو أصل يافندم أنا بدور على الـ ١٠ صاغ والـ ٥ صاغ والـ ٥٠ قرش اللى هم شهادات الاستثمار وصناديق توفير البريد والحاجات دى، إحنا مثلا صناديق توفير البريد جالنا ٣,٥ مليون ماكناش متوقعين ولا مليم، شهادات الاستثمار والجوايز والحاجات دى جابت حوالى ١٢ – ١٤ مليون جنيه. السنة دى إحنا مش عاوزين ١٢ مليون زيادة أنا مش عاوز أقول ناخد من الناس فلوس ضرايب لا.. بالعكس أنا ماشى فى خط عكسى؛ أنا مش عاوز ضرايب ولا عاوز رسوم أنا عاوز إن الناس تساهم بقدر فى زيادة جزء المدخرات ده ولو بنصيب. يعنى اذا كنت هادى علاوة ١٠ – ١٥ مليون، فأنا بقول ولنبدأ بإن شاء الله ٥٠ قرش شهادة استثمار هتجيبلى ٥ – ٦ – ٧ مليون؛ لأن الاستثمارات لازم تمول من مدخرات حقيقية، عندنا عجز فى الاستثمارات ٣٦ مليون اقتراض.. لو جالنا فيها ٥ مليون، ١٠ مليون، ١٥ مليون.

العمال مثلا والأخ عزيز صدقى أنا كلمته، وفيه استعداد كويس جدا لدى العمال إنه برضه عن طريق التوعية السياسية.. إن البلد بتديكوا العلاوات وبتديكوا الأرباح، إحنا مش عاوزين فلوس ولا عاوزين ضرايب إحنا عاوزين يشتروا شهادات استثمار ويساعدوا فى هذه العملية، قطعا دى بتغطى لنا جانب من ناحية التمويل الخاص بالاستثمار.

فأنا بقول: يعنى هى حركة ممكن تبدأ بسيطة فى المستقبل اللى جاى فى خلال الميزانية، مش هاقول مثلا هنصدر سندات حرب أو سندات أنا بافضل نقول سندات انتاج، وأنا بتفق مع الجهاز المصرفى إن السيولة اللى موجودة واللى راحت فى ايدين المستهلكين وصلت لـ ٣٠ مليون، ممكن بالاتفاق مع بعض الوحدات الاقتصادية الموجودة اللى عندها سيولة عشان برضه مايحسوش إن الخزانة بتحاول تحصل على هذه السيولة؛ بنتفق معاهم إن احنا نعمل سندات للانتاج.

عبد الناصر: يعنى أى حاجة للادخار.

حجازى: الادخار.. آه.

عبد الناصر: يعنى فكروا واعملوا، ده موضوع يعنى لأن الادخار معناه ايه؟ اللى معاه فائض هيدخر أما الضريبة اللى مامعهش هتاخد منه؛ لأنه أنا بعتبر إن فيه ناس كتير مامعهاش.

حجازى: لأ.. ما أنا السنة دى بقول: مافيش ضريبة ولا رسم، وأنا شايف إن الحصيلة ممكن تزيد لو حسنا كفاءة الجهاز وحسنا العلاقة بينهم.

عبد الناصر: هنا الوزراء يعنى نزلوا ١٠٠ جنيه مش كده! يعنى ماهية الوزير نزلت ١٠٠ جنيه، يعنى نزلتوا تلت أو تقريبا يعنى قطعا مافيش شهادات استثمار؛ حد اشترى فيكوا شهادات استثمار؟ (ضحك)

رياض: اشتريت على أمل إن تكسب ٥ آلاف جنيه، اشتريت لولادى! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: اشتريت بجنيه يعنى؟

رياض: كل واحد جبتله ١٠ وكل أول شهر بندور فى الجرايد. (ضحك)

أصوات: (ضحك)

حجازى: يعنى هو أنا بس بقول يافندم: اذا كان سيادتك تتفضل توافق على المبدأ إن احنا سياسيا نتحرك فيها مع الجبهات بالتدريج.

عبد الناصر: أه.. ده ياريت نعمل سندات حرب ونبيعها فى البلاد العربية، أنا بعتبر ناس كتير مستعدة تدينا عملة صعبة، يعنى لو عملنا سندات وابتدينا فيها واتصلنا بالناس يعملوا دعاية نقدر نجيب من كل البلاد العربية مليون اتنين تلاتة. يعنى أيام ما أنا قلت إن الناس بيبعتوا فلوس، بعتولى ناس وقالوا: إحنا مستعدين نبعت.

حجازى: يعنى أنا بقول ده التفكير يافندم..

عبد الناصر: فكروا فى هذا.

حجازى: ده يؤيد من ناحية الاستثمار بالذات، لأن كل ما كانت الاستثمارات والمدخرات حقيقية أحسن من إن احنا نقول إن احنا بنمول الاستثمار بعجز.

وفى آخر التقرير، أنا ركزت على بعض اقتراحات بسيطة جدا بمشاكل أنا أحسست بيها فى خلال السنة اللى فاتت. الحقيقة يمكن فيه مذكرة اضافية أنا أرسلتها لسيادتك مستقلة، يعنى هى إحنا على وش خطة جديدة اعتبارا من سنة ٧٥/٧٠، فإحنا بنقول عملية التخطيط وربطه بيساعدنا كتير جدا فى إن احنا نطلع ميزانية، وإن احنا ندرس المشروعات. الحقيقة أنا حبيت أنتهز هذه المناسبة إنى أعرض بعض المشاكل اللى قابلتنى فى اعداد الميزانية، وبالتالى باقترح أنه يبقى فيه خط معين..

عبد الناصر: وقبل ما ندخل فى العملية، الميزانية كلها قد ايه الرقم اللى هيطلع يبقى قد ايه؟

حجازى: الاجمالى؟

عبد الناصر: اجمالى..آه.

حجازى: الحقيقة أنا عندى أرقام اجمالية مش أرقام صافية، لأن فيه تكرار فى بعض أرقام.

عبد الناصر: يعنى دلوقتى هنروح هنقول ميزانيتنا السنة دى كذا وكل سنة بنقول الميزانية اجماليها كذا، الميزانية السنة دى هنطلعها اجماليها ايه؟ السنة اللى فاتت كانت ايه والسنة دى ايه؟ السنة اللى فاتت طلعنا رقم برضه أنا مش فاكره كام.

حجازى: هى أزيد بكتير يافندم.

عبد الناصر: لأن هو ده الناس هتبص له يعنى.

حجازى: لأ.. إحنا بندى أرقام لها أهمية كبيرة جدا يافندم؛ يعنى لما بنقول ٣١٢ مليون استثمارات ٣٥٠ استثمارات فده..

عبد الناصر: آه.. لكن total يعنى الميزانية كلها استثمارات وحكومة.
شريف الهندى عمل ايه؟

زكى: ماهو مش هناك دلوقتى.

عبد الناصر: (ضحك)

زكى: بعت لمراد قال: إنه موضوع أبحاث ياخد وقت وبعدين مشى!

عبد الناصر: (ضحك)

حجازى: الاجمالى يافندم كان السنة اللى فاتت ٢,١٦٠ السنة اللى فاتت، ٢,٤١٣ هذا العام كله جارى ورأسمالى.

عبد الناصر: جارى ورأسمالى مافيش أرقام مكررة؟

حجازى: لأ.. فيه فى الاتنين.

عبد الناصر: آه.. ايه؟

حجازى: دى لسه ماخلصنهاش، انما دى الصورة العامة اللى هنربط عليها الميزانية، إحنا بنربط بأرقام اجمالية مش بأرقام صافية.

عبد الناصر: نعم؟

حجازى: بنربط الميزانية يعنى قرار ربط الميزانية مابيطلعش بالأرقام الصافية بيطلع بالأرقام الاجمالية، ده غير الطوارئ – غير الـ ١٧٠ مليون بتوع الطوارئ – لأن هتخش فى الميزانية، ده قرار لوحده.. فهو رقم ٢,١٦٠ مليون السنة دى ٢,٤١٣ مليون.

عبد الناصر: لازم الطوارئ ندخله برضه يعنى هيبقى ٢,٤١٣ زائد ١٧٠.

حجازى: زائد ١٧٠ قصاد التانى ١٢٧ فوق الـ ٢,١٦٠.

عبد الناصر: آه.. طيب مكرر قد ايه؟ عايزين نعرف برضه فيه حاجات مكررة مرتين هنا وهنا؟!

حجازى: آه.. طبعا.

عبد الناصر: ماتبقاش بقى صورة حقيقة!

حجازى: لأ.. هو الربط بيطلع كده الحقيقة، وبعد كده إحنا خلصانة امبارح الساعة ٤ صباحا.

عبد الناصر: آه.. اتفضل الكلام اللى كنت عاوز تقوله.

حجازى: آه.. هو أنا بأرجو يعنى إحنا بنركز السنة الجاية على شوية نقط هامة؛ يعنى عملية التخطيط يافندم عاوزة شوية عناية.

عبد الناصر: إحنا العملية السنة الجاية هنكون دخلنا فى الخطة التالتة.

جاب الله: إحنا ماشيين فيها بقالنا أكتر من ٩ شهور يافندم.

عبد الناصر: آه.. يعنى لازم بنحدد وقت بدرى علشان نبتدى فى عملية الخطة، مش بالنسبة لسنة بالنسبة للخمس سنوات كلها.

حجازى: هو لو سمحت لى يافندم، إحنا السنة دى قابلتنا شوية مشكلات فى خبرة اعداد الميزانية على مدار سنتين، أنا بقترح بعض اقتراحات بسيطة جدا؛ لأن الأرقام لغاية امبارح أو أول امبارح بتيجى لى تعديلات مستمرة فى الميزانية. هو عشان العملية تنتظم بتحتاج الى تحديد فترة ٦ أشهر الأولى من بعد اعتماد الميزانية، دايما بنبدأ فى على طول فى اعداد ميزانية للسنة اللى بعديها.. يعنى ده اللى بيحصل باستمرار.

فإحنا بنقول: من أول يوليه الى آخر ديسمبر بيناقش موضوعين..

الموضوع الأول: الخطة طبعا ومعمول فيها مجهود قبل كده للمشروعات، وتناقش بحيث يبقى على آخر ديسمبر عندنا اطار مدروس.

الحاجة التانية يافندم: إن الاعتمادات بتاعت الميزانية بتمثل برامج نشاط فى الوزارات، فى مناقشة الميزانية بتتحول العملية الى مناقشة أرقام من غير مناقشة البرامج أو سياسة القطاع؛ فمن هنا بنحتاج الى إن كل وزارة بيبقى فيها برامج معتمدة من لجنة وزارية مختصة أو موافق عليها من مجلس الوزراء، بحيث لما نيجى نناقش اعتمادات يبقى بنضع اعتمادات لبرامج قد تم الاتفاق عليها، وبهذا الشكل كل قطاع ممكن بيقدم برامج.

عبد الناصر: واتفقوا فى اللجنة الرباعية على هذا الكلام، وقدموا بيه مشروع بنقره هنا وكل واحد ينفذه.

حجازى: يعنى هو اجراء بسيط جدا بيخلى حالة اعداد الميزانية أكثر يسرا، وإحنا مش هنمشى على النظام إن منشور الخزانة كل سنة يتغير والطريقة اللى كانت ماشية. إحنا عاملين نظام النهارده ونظام ثابت موجود عند السادة الوزرا، وأى تعليقات عليه يعنى إحنا مستعدين نعدل طبقا لأى توجيهات، بس كل ما كان فيه ضبط فى العملية باعتقد الميزانية بتقدم فى وقت مناسب والدرسات تبقى أكثر عمقا، خصوصا القطاع العام أنا مازلت بقول: خاممنا فى قرشين كويسين يعنى.

عبد الناصر: فيه أى ملاحظات؟ هتتكلم عن الخطة اللى جاية دى فى اللجنة المركزية، مش كده ولاّ ايه؟

جاب الله: أيوه يافندم، فى تحديد هدف الاستثمار السنة الجاية المشروع اللى كنت اتقدمت بيه كان الاستثمار حوالى ٤٠٠ مليون، انتهينا دلوقتى بـ ٣٩٨. يعنى ما حدده التخطيط تحقق منه ٣٥٠ القطاع العام، و٢٨ للقطاع الخاص؛ فالبلد هتستثمر ٣٩٨ زى ما كان التخطيط مقدر ٤٠٠ فى ديسمبر الماضى.

الشئ التانى: إن عجز ميزان المدفوعات هيكون برضه فى حدود ٥٠ مليون، ده فى الخطة وغالبا هيقل عن كده فى التنفيذ منه الجزء الأكبر بسبب سلع الطوارئ؛ يعنى الاقتصاد القومى احتياجه للتمويل من الخارج أصبح محدودا حتى مع السلع العسكرية، أصبح كل جنيه بنحتاج منه ١٢,٥ قرش يعنى ١٢,٥٪ بس اعتماد على الخارج فى التمويل، ودى أقل نسبة فى البلاد النامية كلها.. فى الهند بتوصل ٣٥٪ وفى أمريكا اللاتينية توصل لـ ٢٥ ٪ فى المتوسط. فمعنى كده إن احنا قادرين نمول استثماراتنا من الداخل الى أكبر حد ممكن.

بالنسبة للتمويل المحلى، فيه دائما نقطة خلاف كانت السنة اللى فاتت والسنة دى موجودة بين التخطيط وبين الخزانة؛ الميزانية ٨٦ مليون عجز يعنى ميزانية تضخمية فيه تضخم ٨٦ مليون جنيه، فهل ده اللى يقصده السيد وزير الخزانة بإن هيحصل ارتفاع أسعار نتيجة التمويل المتضخم ده فى حدود ٨٦ مليون؟ لأ.. وجهة نظر فى التخطيط تختلف عن ذلك، إن احنا فى الأول حددنا المدخرات، وخدنا اجتماعات طويلة فى اللجنة الرباعية وحصرناها حصرا واستثمرنا فى حدود هذه المدخرات.

فالعجز أو التمويل بالعجز بيتأتى عندما نسير فى الاستثمار أكتر من المدخرات الحقيقية اللى تم حصرها، المدخرات اللى تم حصرها فى اللجنة الرباعية متفقين عليها وفيه محضر مكتوب ولاحطيناش استثمارات أكتر من هذه المدخرات؛ فكيف تأتى إن احنا نطلع نقول: إن فيه تمويل بالعجز؟! هذه نقطة يعنى فنية وخلافية مازالت بين الوزارتين.

فى العام الحالى كان مفروض فيه تمويل بالعجز ٢ مليون، السنة اللى فاتت أنا قلت مافيش تمويل بالعجز لحد مارس، والأسعار كلها فى خلال السنة ماارتفعتش برغم القروض اللى أعطيت بعشرات الملايين للعاملين فى الحكومة والقطاع العام.

فيعنى أنا شخصيا فى وضع الخطة ماأقدرش أقوم وأنا بقول: إن المدخرات تغطى الاستثمارات بالكامل، وماأقدرش أقول: إن فيه تمويل بالعجز! والبيان اللى أنا عامله عن الخطة مافيش تمويل بالعجز؛ لأن حصر المدخرات لما تم الاتفاق عليها فى اللجنة الرباعية فى المحضر والاستثمارات فى حدودها.

فهذه النقطة طبعا هتثير شئ من الخلاف اللى سبق أشار اليه الدكتور البرلسى؛ ازاى فيه تميل بالعجز ومافيش تمويل بالعجز؟!

فكل أنواع العجز اللى أثيرت فى اجتماعات اللجنة الرباعية خصمناها من اجمالى المدخرات زى ما جت من الخزانة، ماناقشنهاش فيه عجز شركات، فيه عجز مؤسسات، فيه عجز الحكومة كلها خصمناها، وأصل اتفقنا على المدخرات الصافية وفى حدودها حطينا الاستثمارات.

فالخطة طالعة مافيهاش تضخم ولافيهاش ارتفاع أسعار، هى طالعة فيها ٨٦ مليون جنيه تضخم وارتفاع أسعار؛ فهل فى تقدير مثلا عائد للقطاع العام أخذ فى الاعتبار إن هيكون هناك ارتفاع أسعار؟ عائد للقطاع العام محسوب فى الميزانية على اعتبار إن الأسعار مش هيحصل فيها ارتفاع، فى حين إن صندوق الاستثمار فيه عجز وده يبقى مضمونه إن هيبقى فيه تضخم.

فهذه النقطة فى رأيى إنها تحتاج الى تسوية وهى نقطة فنية وأى حكم فنى.

عبد الناصر: نجيب لكوا لجنة دولية؟! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

جاب الله: مستعد، أنا كاقتصادى ماأقدرش أقول إن فيه تضخم طالما إن الاستثمارات فى حدود المدخرات.

حجازى: تسمح لى يافندم، أنا مش عايز أخش فى جدل علمى ولا جدول مناقشة علمية بحتة، أنا راجل قدام الحقائق بركبها من واقع أرقام ومن واقع مناقشات الميزانيات.

الحاجة التانية: اذا كانت الحكومة حتى مارس لم تلجأ الى تمويل بالعجز، ده لعدة أسباب.. السبب الأول: المدخرات جاءت أكثر مما كنا متوقعين، وواضح فى أرقام البنك المركزى إن فيه فعلا حصيلة أحسن، واضح أيضا فى التحصيل فى الضرايب إن عندى تحسن، واضح أيضا إن القوات المسلحة لم تستنفذ كل اعتماداتها اللى احنا كنا حطينها، وعاوزين الأخ فوزى يعنى يقدر يؤيد هذا، وإحنا بندى تراخيص النهارده على أساس إن فيه امكانية دفع بحيث برضه يصل الى حد الانفاق.

الاستثمارات لغاية شهر مارس، حسب البيان اللى عندى من البنك المركزى ٢٠٢ مليون جنيه من ٣١٢، ولكن بيغطى ده حاجة تانية.. إن صارفين ٦٠ مليون استثمارات عن السنة السابقة؛ فكون مركز الحكومة تحسن ده محل دراسة، وعندنا تقارير رسمية من البنك المركزى بالأسباب التى أدت الى هذا التحسن. فماقدرش أقول: إن الاسكان نفذ كل المشروعات، إحنا قايلين مثلا إنه هياخد ٨ مليون النهارده اتنفذ منه جزء والباقى مطلوب ترحيله للسنة اللى جاية، وإحنا بندى قروض وبنقول مش هنرحل حاجة السنة الجاية وتخصم استثماراتهم فى السنة الجاية.

اذاً موقف الحكومة النهارده واضح من الأرقام اللى بقارنها كل شهر، وأنا كنت حريص إن أنا أدرس هذه الأرقام من واقع مش بيانات تقديرية ولكن بيانات البنك المركزى كلها اللى بتدينى إن حركة الانفاق ماشية، ولكن أيضا حركة الموارد الاقتصادية والموارد السيادية والضرائب والرسوم فى تحسن.

ماقدرش أقول إنه مثلا الدكتور عزيز يعلن ١٤٪ زيادة فى الانتاج وتحسن فى الموارد وشركات القطاع العام تدفع الضرائب بتاعتها – ماكانتش بتدفع النهارده – وبعد كده أقول: والله إن العجز هيستنى زى ماهو! قطعا فيه تحسن.

أنا شخصيا بقول: إن حتى فى ميزانية ٧٠/٦٩، ماقدرش أجزم بإن أنا ناقشت ٤٠٠ شركة فى ٦ أسابيع.. غير ممكنة؛ وذلك أنا بقول: إن القطاع العام فيه امكانيات دفع أحسن، مركز السيولة فى القطاع العام السنة دى أحسن من السنة اللى فاتت، رغم كل التيسيرات اللى اديناها للقطاع العام أجزاء بسيطة يمكن فى حدود ٤ – ٥ مليون جنيه.

المشكلة بقى الفنية، هل بنعيش فى فترة تضخمية أو انكماشية؟ أنا شغلت دكاترة فى الاقتصاد، أنا مانيش دكتور فى الاقتصاد البحت انما كان عندى دكتور فى الاقتصاد البحت خليته كتب أكثر من تقرير.

وأخيرا – يعنى مش موجود عندى فى الوزارة – ولكن تقاريره كلها بتقول: إن احنا مازلنا فى فترة انكماشية ناتجة من السنتين اللى فاتوا، وإن كل المحاولات فى الاستثمارات اللى بنعملها هى محاولة للخروج من هذه الفجوة الانكماشية.

أنا باحب دكتور سيد بينتخب من يشاء من أساتذة الاقتصاد، وأنا اتصلت بالدكتور زكى شافعى اللى هو بيحضر البنك المركزى وراجل أستاذ فى الاقتصاد، وأنا مش عاوز أخش فى تفاصيل هل العجز اللى أنا جايبه هيدى تضخم وانكماش. أنا بعتقد إن الخطة والسيد وزير التخطيط هو اللى يحسب الاستهلاك ويحسب الانتاج ويحسب العمالة المترتبة على هذه الخطة بناء على هذه الأرقام، وبيدينا فكرة بقى فى النهاية بناء على هذا.. هل هنخش فى تضخم أو فى انكماش؟

أنا شخصيا ليس لدى الأجهزة الفنية النظرية البحتة التى تمكن من إننى أقول والله النهارده متوقع انكماش أو متوقع تضخم، والى أى حد بأى حال من الأحوال. أنا أقبل أساتذة الاقتصاد، وبنجيب تلاتة أربعة خمسة فى اللجنة الاقتصادية وبنعرض عليهم هذه الأرقام. الأرقام اللى أنا جايبها مش جايبها بناء على تقديرات، أنا جايبها من واقع مناقشات ومن واقع أرقام فعلية تتحقق فعلا فى الميزانية.

فأنا أرجو إن هذا الموضوع لا يناقش فى مجلس الوزراء بهذا الشكل، ولكن يناقش فى اللجنة الرباعية، واذا شاء وسمحت سيادتك بنعرض الأرقام على بعض اخوانا الاقتصاديين وبيقولوا لنا رأيهم.

عبد الناصر: يعنى عشان مانطولش فى الموضوع ده، بنغض النظر عن السنة دى وابقوا جهزولنا للسنة الجاية هتعملوا ايه بعجز والا بدون عجز؟ واقنعونا واتفقوا، واذا كنتوا عايزين تعملوا لجنة تدرس لكم اعملوا لجنة تدرس لكم. والمكتوب إنت بتقول: مش بعجز.. أنا مصدقك، وهو بيقول: بعجز.. أنا مصدقه المهم الميزانية.

جاب الله: المقياس كله مستوى الأسعار.

عبد الناصر: ماعلش.

جاب الله: عاملين اتنين مافيش غيرهم.. الموقف بمنتهى البساطة:

هل الاستثمارات ممولة من مدخرات محصورة واتفقنا عليها ولاّ لأ؟ ده سؤال.

والسؤال التانى: هل مستوى الأسعار بيتغير ارتفاعا أو انخفاضا؟ فى خلال العام الحالى من التجربة إنه مستوى الأسعار مازادش بل بالعكس

عبد الناصر: إحنا الحقيقة هذا الكلام قاعدين بقالنا مدة ندرس فيه.. زى حكاية البيضة والفرخة! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: فإنتو من هنا للسنة الجاية تفقسوا لنا الموضوع ده.. (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: تقول لنا إننا قعدنا عملنا اجتماعات، يعنى فيه ناس كانوا قعدوا جلسات طويلة وفيه ناس بيقولوا تضخم والتانيين بيقولوا انكماش، وأنا قاعد فى الوسط أقول لهم: عايز أعرف إحنا فى حالة تضخم ولاّ فى حالة انكماش؟! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: لأ.. ما كل واحد بيدينى أساليب يعنى كده واحد واتنين وتلاتة، أنا رأيى إن كان مافيش تضخم – رأيى أنا الشخصى – وكان رأيى إن هناك محاولة لتسويد الصورة بحيث إن احنا مانستثمرش!

جاب الله: لأ.. الصورة مش سيئة..

عبد الناصر: كان المطلوب استثمار حوالى ٢٤٠ مليون جنيه، دى كانت السنة دى بيقولوا استثمار ٤٠٠.

جاب الله: لأ.. ٣٩٨ بالضبط.

عبد الناصر: اذا ارتفعت بقى الأسعار السنة دى؟

جاب الله: يبقى أنا مسؤول.

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: مسؤول طب وقبضنا ايه؟! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

جاب الله: لأن اللجنة الرباعية اتفقت على هذه المدخرات، وكنت أنا مرتضى إنهم لما يخفضوا المدخرات شوية مرتضى برضه، انما المدخرات موجودة اللجنة الرباعية حطاها فى محضر مكتوب.

عبد الناصر: طب كويس إنت مش كنت عايز ٤٠٠ مليون؟

جاب الله: ماهو وصلنا للـ ٣٩٨ ده كويس.

عبد الناصر: عايز ٢ مليون يعنى ولاّ؟ (ضحك)

أصوات: (ضحك)

جاب الله: لأ.. مش ده اللى عايزه، النقطة إن لما يبقى فيه تقريرين من وزارتين.. تقرير فيه تمويل بالعجز ٨٦، وتقرير فيه تمويل بلا عجز.. قد تحدث يعنى تساؤل..

عبد الناصر: طب اشطبوا دى ودى بقى.

حجازى: يافندم ده توازن مالى وهذا توازن اقتصادى ترجمة اقتصادى، وأنا عاوز كلمتين صغيرين جدا.. قدامى الكشف استثمارات تمت فى خلال السنين السابقة للسنة اللى احنا فيها، يعنى لا أتصور إن سنة ٦٨/٦٧ لما يكون فيها انفاق على الاستثمارات ٢١٦ مليون، والسنة اللى قبليها ٢٧٠ مليون ٦٦/٦٥ انفاق فعلى فى الاستثمار ٣٥٧، نزل لـ ٢٧١ ونزل لـ ٢١٦؛ فدى صورة حقيقية على حالة انكماش حاصلة فى البلد فيما يتعلق بالاستهلاك فى البلد. إحنا السنة دى بنحاول نوصل لـ ٣١٢، ويبقى تماما إن احنا نحقق ٣١٢ لنخرج من الفجوة الانكماشية اللى كانت. يعنى أنا بقولها بمنتهى الصراحة: كانت هتجيب البلد للأرض لسبب.. وحدات اقتصادية كانت هتقف تشغيل وبطالة، فهنيجى نتكلم النهارده على إنه التمويل بالعجز؟! جميع الدول النامية وكل التقارير العالمية فى الاقتصاد بتقول: إن احنا نمول هذه العملية بالعجز.

عبد الناصر: لا.. لا.. ما احنا مابنتكلمش فى هل التمويل.. هو المشكلة فى ايه؟ إحنا مابنقولش هل الصح نمول بالعجز أو مانمولش؟ مشكلتكوا الحقيقة كاقتصاديين يعنى إنتو ومن سبقوكم إنكوا بتقولوا لنا حاجات إحنا مش عارفين الصح إيه! وبعدين إنت بتقول: آه.. بنمول بالعجز وهو بيقول: مابنمولش بالعجز؛ اثبت لى إنت أو اثبت لى ده. ده بيقول المدخرات أنا ماعرفش ايه المدخرات، ده بيقول التكاليف فى ارتفاع المعيشة مافيش حاجة، الحقيقة فيه تعبيرات كيف تثبتها علشان أصدقك؟

حجازى: يافندم أنا عندى أرقام، وأنا كل اللى بارجوه من دكتور سيد ييجى يحط ايده على الرقم يقول لى اشطب الرقم ده الرقم ده مش صحيح.. هو ده اللى أنا بارجوه.

زكى: فيه حاجة بسيطة تحل الموضوع، هو لا شك إن فيه تمويل بالعجز وده واقع حساباتنا مع البنوك كده، هى المسألة ترجع الى طبيعة نظامنا الاقتصادى، وكثيرين مابياخدوش بالهم من النقطة الآتية؛ إحنا قبل تطبيق نظامنا الاشتراكى كان فيه بورصة، والبورصة دى سوق بنحصل منه على الأموال.

النهارده لو نفترض جدلا إن بعض الشركات اللى بنحتاج لرؤوس أموالها النهارده إنه فيه بورصة، وقدمنا طلبنا سندات للناس وقدمتها بياخدوا فلوسها من البنوك بيشتروا هذه الأسهم وتخش فى البورصة، نفرض لميّنا ٤٠ – ٥٠ مليون جنيه هتتسحب من البنك وتروح للبورصة، والبورصة بتاخدها والحكومة بتنشئ المشروعات اللى عايزاها؛ بنيجى للحكومة ماعندهاش تمويل بالعجز بمثل هذا القدر لأنه خارج عن الجهاز المصرفى.

النهارده اللى حصل لما اتقفلت البورصة كل الودائع وامكانيات الأفراد موجودة فى البنوك، لما آجى أنا آخد من البنوك أقدر أقول الآتى بقى: التمويل اللى بالعجز ده نفرض إن هو ٨٠ مليون جزء منه مالوش الأثر التضخمى من اللى هو بيخوف من إن هو تمويل بالعجز حقيقى، لأن كنت هقدر أخده فى ظل أى نظام طبيعى حر لو كانت الحكومة مش حاطة ايدها على موارد البنوك بالطريقة الحالية؛ بمعنى إن لو كنت أنا فى النظام الاقتصادى الحر العادى كنت هنشئ شركات أسمدة وشركات أدوية وأطرح أسهمها وآخد ٤٠ أو ٥٠ مليون.

السؤال هو الآتى: بقى من الـ ٨٠ مليون ده اللى هو تمويل بالعجز، قد ايه القدر اللى لما أسحبه منه لا يؤثر اطلاقا على السوق؟ قد يكون الـ ٨٠ كله، ومن هنا بنختلف لكن لا خلاف إن هناك تمويل بالعجز.

النقطة هى أثر هذا العجز على الاقتصاد القومى، وعلشان نقول أثره على الاقتصاد القومى لازم نتساءل فى نظامنا الاشتراكى.. ده غير النظام العادى. ولذلك حتى الهيئات الدولية لما بتبحث مابتفطنش للنقطة دى؛ لأنه بيقيس بمعايير وبيشوف بأبعاد عادية بتاع النظام العادى فيقول لى: تمويل بالعجز. طب ما أنا أقدر أعمل حاجة بسيطة جدا؛ هاجى أقول حسابات التأمين.. و.. و.. الى آخره أخرجها وأطلعها فى حتة لوحديها، وآجى أطرح أسهم وأخليها تشترك فيها نظام صورى مثلا مايقدرش يقول لى تمويل بالعجز.

فالنقطة هى الآتى، ماهو القدر اللى من التمويل بالعجز اللى كان يمكن الحصول عليه فى الظروف العادية؟ لأن ده مايعتبرش تمويل بعجز له أثر تضخمى لكن تمويل بالعجز قائم.

عبد الناصر: هل الكلام ده مكتوب فى التقرير؟ الاختلاف ده موجود فى التقرير؟

حجازى: التقرير بتاع الخزانة يافندم بنقول عليه تمويل مصرفى. الحاجة التانية: آخر كلمة أقولها أنا: تقرير العام الماضى ٦٨/٦٧ ختامى البنك المركزى فيه أرقام حقيقة مش تقديرية؛ إن احنا عندنا ٤٦ مليون عجز فى ٦٨/٦٧، وهذا الرقم موجود ومعروف فى سجلات البنك المركزى لأن دى حركة مالية بتبان فى آخر السنة. إحنا بنقول بقى: هل مركزنا ساء عن ٦٨/٦/٣٠؟ المفروض لو أنا باموّل بالعجز يبقى عجز الحكومة ٣٥٠ مليون لغاية ٦٨/٦/٣٠ – كان ٣٥٠ مليون – هل إحنا بيزيد العجز ولاّ بيقل؟

أنا بقول: لغاية فبراير كان عندى فائض ١٧، قلينا عن ٣٠ يونيو فى شهر مارس نزل لـ ٧ مليون، أنا متوقع فى التلات أشهر اللى جايين طبعا هيحصل عجز ١٠، ٢٠، ٣٠ على قد ما الأخ فوزى بالذات واخوانا فى بعض القطاعات فى الاستثمارات هيصرفوا، خصوصا فى التسع أشهر الأولى الموارد بتبقى كتير، ٣ أشهر الأخيرة الموارد مابتبقاش.. بنكون حصلنا الضرايب.

فإحنا فعلا عندنا تمويل بالعجز قدره فى العام الماضى ٤٦ مليون وهذه حقيقة. أنا بقول: إن التحسن اللى حاصل السنة دى فى الموارد وفى المدخرات اللى حصلت وماكاتش متوقعة فى الميزانية؛ صندوق توفير البريد كان السحب اللى كنا حاطينه فى الميزانية يافندم ١٠ مليون جنيه، عشان نمول صندوق توفير البريد ندى للناس مسحوباتها، اللى حصل العكس إن احنا مصرفناش الـ ١٠ مليون والناس حطت ٣,٥ مليون.. ده رقم واحد يعنى على طول يسمع فى الميزانية.

سليمان: أنا مش عارف الموضوع مش مطروح أصلا يعنى.

عبد الناصر: لأ.. أنا مش عايز نطرح الموضوع، أنا عايز أأجله للميزانية الجاية، لأن هذا الموضوع طرح قبل كده ٣ مرات، واذا كان مافيش أى ملاحظات أخرى بنقوم نروح.

سلام عليكوا.